



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

البركة السمعية

اتفاقات دولتی . قوانین . أوامر و مراسیم  
قرارات مقررات . منشیر . إعلانات و ملاغات

داخل الجزائر	خارج الجزائر		الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية
	6 أشهر	سنة	
30 ج	80 ج		7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
20 ج	150 ج		الهاتف : 15-18-65 الى 17 ح ج ب 50 - 200
	بما فيها نفقات الاوصال		

لمن النسخة الاصلية : 200 ج ولمن النسخة الاصلية و ترجمتها 200 ج ولمن العدد للسنتين السابقة : 150 ج وتسليم الكهاتوس بجائا للمشتريين .  
 المطلوب منهم ارسال لكاتب الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلاء بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 150 ج ولمن النشر على اساس 15 ج للسطر .

فہرس

## مراسیم ، قرارات ، مقررات

## رئاسة الجمهورية

مرسوم مؤرخ فى 18 رجب عام 1400 الموافق أول  
يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مكلف  
بمهمة.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 جمادى الثانية  
عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يتضمن تعيين  
رئيسة مكتب \*

قرارات مؤرخة في I3 و I4 و I9 و 25 جمادى الثانية  
عام I400 الموافق 28 و 29 أبريل و 4 و I0 مايو  
سنة I980 تتضمن حركة فى سلك  
المتصرفين •

قرار مؤرخ في ١٥ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو  
سنة ١٩٨٠ يتضمن تفويض الامضاء الى المدير  
العام للادارة والوسائل •

## الوزارة الاولى

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو  
سنة 1980 يتضمن تعيين مستشار تقني \* 925

## فهرس (تابع)

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 يتضمن انتهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية. 927

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلاللات الصناعية. 927

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مدير الصناعات اليدوية التحويلية والصناعات المختلفة. 927

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مدير التنسيق الخارجي. 927

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة الصناعات الخفيفة. 927

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للتخطيط وتنمية الصناعات الخفيفة. 928

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام لمواد البناء والصناعات الكيماوية. 928

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب. 928

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للشركة الوطنية لصناعات النسيج. 928

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للشركة الوطنية للمياه المعدنية. 928

قرار مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 1I مايو سنة 1980 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير الادارة العامة. 925

## وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 13 مايو سنة 1980 يتضمن تفويض الامضاء الى نائب مدير. 925

## وزارة الداخلية

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مدير الاصلاح الاداري. 926

مراسيم مؤرخة في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 تتضمن إنهاء مهام نواب مديريين. 926

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الاصلاح الاداري. 926

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الادارة والمالية المحلية. 926

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الانتخابات. 926

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الموظفين والشؤون الاجتماعية. 927

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين نائب مدير. 927

## وزارة الصناعات الخفيفة

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 3I مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مفتش عام. 927

## فهرس ( تابع )

## وزارة العدل

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول  
يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين قاض \* 942

## وزارة العمل والتكوين المهني

قراران مؤرخان في 23 جمادى الثانية عام 1400  
الموافق 8 مايو سنة 1980 يتضمنان اعتماد  
مراقبين في صندوق تعويض العطل السنوية  
المدفوعة الاجر الخاص بالبناء في مدينة  
الجزائر \* 942

## وزارة التربية

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول  
يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير التخطيط  
والاحصائيات \* 942

## وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مرسوم رقم 80 - 161 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مركز  
الخدمات الجامعية بالجزائر الوسطى \* 943

مرسوم رقم 80 - 162 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مركز  
الخدمات الجامعية بالحراش \* 946

مرسوم رقم 80 - 163 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث  
المركز الجامعي بتيارت \* 950

مرسوم رقم 80 - 164 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مركز  
الخدمات الجامعية والمدرسية بتيارت \* 951

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق  
31 مايو سنة 1980 يتضمن انهاء مهام  
نائب مدير \* 954

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول  
يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير مركز  
الخدمات الجامعية والمدرسية في باتنة \* 954

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول  
يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام  
للصناعات الغذائية والتحويلية \* 928

## وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1400 الموافق  
12 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مؤسسة  
بريدية \* 929

قرار مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1400 الموافق  
12 مايو سنة 1980 يتضمن احداث وكالتين  
بريديتين \* 929

قرار مؤرخ في 11 رجب عام 1400 الموافق 25 مايو  
سنة 1980 يتضمن تنظيم انتخابات لتجديد  
ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية  
الاعضاء المختصة بأسلاك الموظفين التابعين  
لوزارة البريد والمواصلات \* 929

## وزارة الفلاحة والثورة الزراعية

مرسوم رقم 80 - 158 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن صلاحيات  
وزير الفلاحة والثورة الزراعية \* 931

مرسوم رقم 80 - 159 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن تنظيم الادارة  
المركزية لوزارة الفلاحة والثورة  
الزراعية \* 933

مرسوم رقم 80 - 160 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن تحديد عدد  
المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة  
واختصاصاتهم \* 940

قرار مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو  
سنة 1980 يتضمن الغاء الرخص المؤقتة لبيع  
بعض المستحضرات المستعملة في الصحة  
النباتية \* 941

## فهرس (تابع)

بالجزائر، المبرم في 20 مايو سنة 1980 بين  
مؤسسة «سوناطراك» من جهة، ومؤسستي  
سوحيو ألجيريا كامباني وسوحيو ألجيريا  
سوبلي كامباني من جهة أخرى، وعلى  
البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن الوقود  
الخام في الجزائر وإنتاجه، المبرم في 20 مايو  
سنة 1980 بين الدولة من جهة، ومؤسستي  
سوحيو ألجيريا كامباني وسوحيو ألجيريا  
سوبلي كامباني من جهة أخرى. 958

## كتابة الدولة للصيد البحري

قرار مؤرخ في 3 رجب عام 1400 الموافق 17 مايو سنة  
1980 يتضمن إنشاء لجنة للصفقات العمومية  
لدى كتابة الدولة للصيد البحري. 959

## إعلانات وبلاغات

إذارات لمقاولين. 959

قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1400 الموافق 19 مايو  
سنة 1980 يتضمن المعادلة الجامعية للماجستير  
بدكتوراه الدرجة 3 (النظام القديم). 954  
قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1400 الموافق 19 مايو  
سنة 1980 يتضمن معادلة دبلوم طبيب في جراحة  
الاسنان المسلم من جامعات جمهورية مصر  
العربية. 954

## وزارة الصناعة الثقيلة

مرسوم رقم 80 - 165 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن يتضمن إنشاء  
مؤسسة اشتراكية لتحقيق الصناعات  
المتراصة. 955

## وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية

مرسوم رقم 80 - 166 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن الموافقة على  
اتفاق البحث عن الوقود الخام واستغلاله

## مراسيم، قرارات، مقررات

## رئاسة الجمهورية

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول  
يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مكلف بمهمة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400  
الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد سيدي  
محمد بوكلية حسن مكلفا بمهمة برئاسة الجمهورية  
(الامانة العامة لرئاسة الجمهورية).

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 جمادى الثانية  
عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يتضمن تعيين  
رئيسة مكتب.

بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19  
جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980

تعيين الأنسة عبلة محجوب، المتصرفة في الدرجة  
الثانية، رئيسة مكتب النشاط الاجتماعي بالمديرية  
الفرعية للشؤون الاجتماعية بوزارة الداخلية.  
وبهذه الصفة تحصل المعنية على زيادة استدلالية  
قدرها 90 نقطة غير خاضعة للاقتطاع من أجل  
المعاش محسوبة على أساس الرقم الاستدلالي المطابق  
لدرجتها في سلكها الأصلي.

قرارات مؤرخة في 13 و 14 و 19 و 25 جمادى الثانية  
عام 1400 الموافق 28 و 29 أبريل و 4 و 10 مايو  
سنة 1980 تتضمن حركة في سلك  
المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 13 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 28 أبريل سنة 1980 تعيين الأنسة

السيد محمد بلقاسم بهلول في مهامه ابتداء من 12 مارس سنة 1975».

«ويرسم في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 12 مارس سنة 1976».

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 يرسم السيد أحمد بن يلول في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1979 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تلغى أحكام القرار المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1979 والمتضمن تعيين السيد البشير بن فريحة متصرفا متمرنا.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 يرسم السيد فاروق طالب في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 25 سبتمبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تقبل استقالة السيد بغداد بن يوسف المتصرف المتمرن، ابتداء من 30 نوفمبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 يوضع السيد مولود أمغار في حالة القيام بالخدمة الوطنية ابتداء من 17 سبتمبر سنة 1977.

ويعاد ادراجه في مهامه ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1979.

حسيبة مغربي متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الاشغال العمومية.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تقبل استقالة السيد علي بوزيدي المتصرف المتمرن ابتداء من انتهاء مهامه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تلغى أحكام القرار المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 1978 والمتضمن تعيين السيد محمد محمودى متصرفا متمرنا.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تلغى أحكام القرار المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن تعيين الأنسة خديجة جوة متصرفة متمرنة.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تلغى أحكام القرار المؤرخ في 27 نوفمبر سنة 1978 والمتضمن تعيين السيد مجيد موساوى متصرفا متمرنا.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تلغى أحكام القرار المؤرخ في 26 غشت سنة 1979 والمتضمن تعيين السيد محمد الطاهر عابد متصرفا متمرنا.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 يعين السيد عراس كلاش متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية.

بموجب قرار مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 29 أبريل سنة 1980 تعدل أحكام القرار المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 1977 كالتالي: «ينصب

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 تقبل استقالة السيد محمد الطاهر بوبطرة المتصرف المتمرن ابتداء من 8 يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 تقبل استقالة السيد رابح بوشموخة المتصرف لدى وزارة الشؤون الدينية ابتداء من 18 يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد محمد أبوراح متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الاعلام والثقافة.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد مخلوف بوشك متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الاعلام والثقافة.

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد اسماعيل شعبان الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 15 مارس سنة 1975 والى الدرجة 7 (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 15 مارس سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 10 أشهر و 16 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد بن شنتوف قاضى على الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 6 سبتمبر سنة 1975 والى الدرجة 7 (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 6 سبتمبر سنة 1978، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 3 أشهر و 25 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد نور الدين زبار متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة النقل.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد الازهر هانى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة النقل.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 تعين الأنسة حسينة جعدون متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة النقل.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد على مزارى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد عبد القادر زبوشى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والتكوين المهني.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 تعين الأنسة وهيبة بزرى متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والتكوين المهني.

بموجب قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 4 مايو سنة 1980 يعين السيد ابراهيم بوبريط متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والتكوين المهني ابتداء من 15 يوليو سنة 1978.

وأعلى آيت أحمد الى الدرجة 9 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 2 غشت سنة 1972  
والى الدرجة 10 (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 2  
غشت سنة 1976 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
عمرو محمد بن علي الى الدرجة 10 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 2 أكتوبر سنة  
1976 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
الطاهر خرسی الى الدرجة 9 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 16 يونيو سنة 1974  
والى الدرجة 10 (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 16  
يونيو سنة 1978 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
البشير لغريوي الى الدرجة 10 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 15 ديسمبر سنة  
1975، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية  
قدرها 4 سنوات و 16 يوما •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
العيفة لطاد الى الدرجة 10 من سلك المتصرفين (الرقم  
الاستدلالي 545) ابتداء من 15 يونيو سنة 1974 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
العربي ثابتي الى الدرجة 8 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 31 ديسمبر سنة  
1973 والى الدرجة 9 (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء  
من 31 ديسمبر سنة 1976 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
بوزيان بن علي الى الدرجة 10 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 19 سبتمبر سنة  
1975، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية  
قدرها 4 سنوات و 3 أشهر و 12 يوما •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
محمد دواي بوزاهر الى الدرجة 10 من سلك  
المتصرفين (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من أول  
يوليو سنة 1975، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979  
بأقدمية قدرها 4 سنوات و 6 أشهر •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
عمرو علام الى الدرجة 8 من سلك المتصرفين (الرقم  
الاستدلالي 495) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1979 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
الطاهر بوسيف الى الدرجة 7 من سلك المتصرفين  
(الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول غشت سنة  
1978 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
خضير براح الى الدرجة 5 من سلك المتصرفين (الرقم  
الاستدلالي 420) ابتداء من أول يوليو سنة 1978 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد  
أحمد قصير الى الدرجة 7 من سلك المتصرفين (الرقم  
الاستدلالي 470) ابتداء من أول يناير سنة 1980 •

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام  
1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد

خليل عمرى الى الدرجة 3 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول مارس سنة 1979 •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد بوتخيل شامى الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 27 نوفمبر سنة 1973 والى الدرجة 7 (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 27 نوفمبر سنة 1976 والى الدرجة 8 (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 27 نوفمبر سنة 1979 •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد محمد الطاهر شرفى الى الدرجة 10 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 9 ديسمبر سنة 1975 •

قرار مؤرخ فى 10 رجب عام 1400 الموافق 24 مايو سنة 1980 يتضمن تفويض الامضاء الى المدير العام للإدارة والوسائل •

ان الامين العام لرئاسة الجمهورية ،

— بمقتضى المرسوم رقم 77 — 75 المؤرخ فى 4 جمادى الاولى عام 1397 الموافق 23 أبريل سنة 1977 والمتضمن احداث الامانة العامة لرئاسة الجمهورية، لا سيما المادة 3 منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 136 المؤرخ فى 12 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 27 أبريل سنة 1980 والمتضمن احداث مديرية عامة للإدارة والوسائل ،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ فى 12 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 27 أبريل سنة 1980 والمتضمن تعيين السيد نور الدين بن قرطبى مديرا عاما للإدارة والوسائل ،

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد أحمد سعيدانى الى الدرجة 3 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول مارس سنة 1972 والى الدرجة 4 (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول مارس سنة 1974 والى الدرجة 5 (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول مارس سنة 1976 والى الدرجة 6 (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول مارس سنة 1979 •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد محمد بوطريجة الى الدرجة 8 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 26 أكتوبر سنة 1978 •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد سعدى حشلاف الى الدرجة 5 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 13 فبراير سنة 1979 •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد قدور حريش الى الدرجة 9 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 5 نوفمبر سنة 1975 والى الدرجة 10 (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 5 نوفمبر سنة 1979، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها شهر واحد و 26 يوما •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد محمد هنى الى الدرجة 5 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول مارس سنة 1978 •

بموجب قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 10 مايو سنة 1980 يرقى السيد



يقرر مايلى :

المادة الاولى : يفوض الى السيد نور الدين بن قرطبي المدير العام للادارة والوسائل، الامضاء باسم الامين العام لرئاسة الجمهورية على جميع الوثائق والمقررات والقرارات وذلك فى حدود اختصاصاته .

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .  
حرر بالجزائر فى 10 رجب عام 1400 الموافق 24 مايو سنة 1980 .

عبد الملك بن حبيلى

## الوزارة الاولى

مرسوم مؤرخ فى 18 رجب عام 1400 الموافق اول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مستشار تقنى

بموجب مرسوم مؤرخ فى 18 رجب عام 1400 الموافق اول يونيو سنة 1980 يعين السيد مراد بوعباد مستشارا تقنيا يكلف بجمع المعلومات الخاصة بالوضعية العامة فى البلاد وتحليلها ومتابعة القضايا التى لها علاقة بسير الادارة فى التراب الوطنى .

قرار مؤرخ فى 26 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 11 مايو سنة 1980 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير الادارة العامة .

ان الوزير الاول ،

بمقتضى المرسوم رقم 79 - 58 المؤرخ فى 9 ربيع الثانى عام 1399 الموافق 8 مارس سنة 1979 والمرخص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم ،

وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 222 المؤرخ فى 4 محرم عام 1400 الموافق 24 نوفمبر سنة 1979 والمتضمن احداث مديرية للادارة العامة بالوزارة الاولى ،

وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ فى 15 جمادى الاولى عام 1400 الموافق اول أبريل سنة 1980 والمتضمن تعيين السيد أحمد مصباحى، مديرا للادارة العامة بالوزارة الاولى ،

يقرر مايلى :

المادة الاولى : يفوض الى السيد أحمد مصباحى، مدير الادارة العامة، الامضاء باسم الوزير الاول، على جميع الوثائق والمقررات والقرارات، وذلك فى حدود اختصاصاته .

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 26 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 11 مايو سنة 1980 .

محمد بن أحمد عبد الغنى

## وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ فى 28 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 13 مايو سنة 1980 يتضمن تفويض الامضاء الى نائب مدير .

ان وزير الشؤون الخارجية ،

بمقتضى المرسوم رقم 79 - 58 المؤرخ فى 9 ربيع الثانى عام 1399 الموافق 8 مارس سنة 1979 والمرخص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم ،

وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 250 المؤرخ فى 11 محرم عام 1400 الموافق اول ديسمبر سنة 1979 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ،

وبمقتضى المرسوم المؤرخ فى 15 جمادى الاولى عام 1400 الموافق اول أبريل سنة 1980 والمتضمن تعيين السيد بلقاسم مدنى، نائب مدير لتحليل الاخبار وادارتها ،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد بلقاسم مدني، نائب مدير تحليل الاخبار وادارتها، الامضاء باسم وزير الشؤون الخارجية على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات وذلك في حدود اختصاصاته .

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 28 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 13 مايو سنة 1980 .

محمد الصديق بن يحيى

## وزارة الداخلية

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن انهاء مهام مدير الاصلاح الاداري

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 انتهى مهام السيد مراد بوعباد ، بصفته مديرا للاصلاح الاداري بوزارة الداخلية ، لتكليفه بمهام أخرى .

مراسيم مؤرخة في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 تتضمن انهاء مهام نواب مديرين

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 انتهى مهام السيد الصديق ربوح ، بصفته نائب مدير للتنظيم الانتخابي (المديرية العامة للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص) بوزارة الداخلية، لتكليفه بمهام أخرى .

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 انتهى مهام السيد

عبد الرحمن عزى ، بصفته نائب مدير للهيكل الاساسية (المديرية العامة للادارة والوسائل) بوزارة الداخلية، لتكليفه بمهام أخرى .

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 13 مايو سنة 1980 انتهى مهام السيد جمال خرشي، بصفته نائب مدير التنسيق ومراقبة الانظمة المحلية بوزارة الداخلية، لتكليفه بمهام أخرى .

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الاصلاح الاداري .

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد جمال خرشي، مديرا للاصلاح الاداري بوزارة الداخلية .

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الادارة والمالية المحلية .

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد محمود بعزيزي مديرا للادارة والمالية المحلية بوزارة الداخلية .

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الانتخابات .

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد الصديق ربوح، مديرا للانتخابات (المديرية العامة للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص) بوزارة الداخلية .

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلال الصناعية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 تنهى مهام السيد محمد علل، بصفته مديرا عاما للشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلال الصناعية، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مدير الصناعات اليدوية التحويلية والصناعات المختلفة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 تنهى مهام السيد محند أمقران شريفى، بصفته مديرا للصناعات اليدوية التحويلية والصناعات المختلفة، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مدير التنسيق الخارجى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 تنهى مهام السيد نور الدين جاكطة، بصفته مديرا للتنسيق الخارجى، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور ولا سيما المادة III — 12

منه،

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير الموظفين والشؤون الاجتماعية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد عبد الرحمن عزى، مديرا للموظفين والشؤون الاجتماعية (المديرية العامة للإدارة والوسائل) بوزارة الداخلية.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين نائب مدير.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد عبد الفتاح جلاس، نائب مدير للصفقات العمومية (المديرية العامة للإدارة والوسائل) بوزارة الداخلية.

## وزارة الصناعات الخفيفة

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام مفتش عام.

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 تنهى مهام السيد محمد الهاشمى بوجملين، بصفته مفتشا عاما بوزارة الصناعة والطاقة، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 تنهى مهام السيد محمد أوصار، بصفته مديرا عاما للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية، لتكليفه بمهام أخرى.

محمد أوصار، مديرا عاما لمواد البناء والصناعات الكيماوية بوزارة الصناعات الخفيفة.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد الصادق كرماني، مديرا عاما للشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للشركة الوطنية لصناعات النسيج.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد مختار قاسي عبد الله، مديرا عاما للشركة الوطنية لصناعات النسيج (سونيتكس).

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للشركة الوطنية للمياه المعدنية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد نور الدين جاكطة، مديرا عاما للشركة الوطنية للمياه المعدنية.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للصناعات الغذائية والتحويلية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد محمد علال، مديرا عاما للصناعات الغذائية والتحويلية.

— وبمقتضى الامر رقم 66 — I33 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — I40 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالوظائف العليا، المتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 77 — 77 المؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1397 الموافق 25 أبريل سنة 1977 والمتعلق بالامناء العامين للوزارات،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يعين السيد محمد الهاشمي بوجملين، أمينا عاما لوزارة الصناعات الخفيفة.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام للتخطيط وتنمية الصناعات الخفيفة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد محند أمقران شريفى، مديرا عاما للتخطيط وتنمية الصناعات الخفيفة بوزارة الصناعات الخفيفة.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين المدير العام لمواد البناء والصناعات الكيماوية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد

## وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1400 الموافق  
12 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مؤسسة  
بريدية.

بموجب قرار مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 12 مايو سنة 1980، يسمح ابتداء من 17 مايو سنة 1980 باحداث المؤسسة المبينة في الجدول أدناه :

الولاية	الدائرة	البلدية	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
الجزائر	سيدى محمد	الجزائر - الوسط	قباضة من الدرجة الرابعة	الجزائر - المجلس الشعبي الوطني

قرار مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1400 الموافق  
12 مايو سنة 1980 يتضمن احداث وكالتين  
بريديتين.

بموجب قرار مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 12 مايو سنة 1980، يسمح ابتداء من 17 مايو سنة 1980 باحداث المؤسستين المبينتين في الجدول أدناه :

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
مستغانم بسكرة	ادى رهيو جامعة	وادى رهيو جامعة	وادى رهيو جامعة	وكالة بريدية وكالة بريدية	وادى رهيو ش، و، م، ب امرارة

قرار مؤرخ في 11 رجب عام 1400 الموافق 25 مايو  
سنة 1980 ينص على تنظيم انتخابات لتجديد  
ممثلى الموظفين في اللجان المتساوية  
الاعضاء المختصة بأسلاك الموظفين التابعين  
لوزارة البريد والمواصلات.

و بعد الاطلاع على المرسوم رقم 66 - 143  
المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة  
1966 والمتضمن تحديد اختصاص اللجان المتساوية  
الاعضاء وتشكيلها وتنظيمها وسيرها، لا سيما  
المادة 5 منه ،

ان وزير البريد والمواصلات،

بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12

تخصص رئاسة مكاتب الانتخاب المركزية لمدير الموظفين والتكوين أو مثله .

المادة 4 : يؤسس في كل مديرية للولاية تابعة للبريد والمواصلات مكتب خاص للانتخاب وفرع للانتخاب يوضعان تحت سلطة المدير لاجراء العمليات الانتخابية لتعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء .

ويؤسس بالنسبة لموظفي الادارة المركزية والمصالح المرتبطة بها، مكتب خاص للانتخاب لدى كل مديرية فرعية للموظفين .

المادة 5 : يضبط قائمة الناخبين لكل لجنة رئيس المصلحة التي أسس لديها مكتب خاص للانتخاب ويعلن ذلك بواسطة المصنقات في المحلات الادارية، عشرين يوما على الاقل قبل التاريخ المحدد للاقتراع .

المادة 6 : يمكن للاعوان الذين يمارسون مهامهم خارج البلدة التي أسس فيها فرع للانتخاب أن ينتخبوا بالمراسلة، وكذلك الامر بالنسبة للاعوان الذين هم في عطلة مرضية أو في عطلة استراحة .

المادة 7 : يرسل رؤساء مكاتب الانتخاب الخاصة الاصوات المبيعة في ظرف مغلق الى رؤساء مكاتب الانتخاب المركزية .

المادة 8 : تفرز أوراق الانتخاب في مكاتب الانتخاب الخاصة، في غضون الاربعة والعشرين ساعة التالية لاستلام هذه الاوراق .

المادة 9 : يحضر محضر عن عمليات الانتخاب في نهاية الفرز . ويعلن المكتب المركزي نتائج الانتخاب .

وتنشر قوائم المترشحين الرسميين والنسواب بالنسبة لكل لجنة متساوية الاعضاء، عن طريق اللصق في مكتب الانتخاب المركزي وفي كل مكتب خاص للانتخاب وفي كل فرع للانتخاب .

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 69 — 55 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن تحديد الكيفيات المتعلقة بتعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء ،

— وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية المشتركة المؤرخة في 11 مايو سنة 1970 و 6 فبراير و 19 يوليو سنة 1973 والمتضمنة انشاء اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بأسلاك الموظفين التابعين لوزارة البريد والمواصلات ،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن تنظيم الانتخابات لتعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بالموظفين التابعين للبريد والمواصلات،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 25 رمضان عام 1395 الموافق أول أكتوبر سنة 1975 والمتضمن تعديل القرار المؤرخ في 23 فبراير سنة 1973 والمتضمن انشاء فروع ومكاتب للتصويت لتعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء ، يقرر مايلي :

المادة الاولى : يحدد أجل الانتخابات لتجديد ممثلي الموظفين المدعويين للاشتراك في اجتماعات اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بالاسلاك المنصوص عليها في القرارات الوزارية المشتركة المؤرخة في 11 مايو سنة 1970 و 6 و 19 يوليو سنة 1973 المشار اليها أعلاه، بيومى 3 و 4 غشت سنة 1980 .

المادة 2 : يؤسس لدى مديرية الموظفين والتكوين وبالنسبة لكل لجنة متساوية الاعضاء ومختصة بكل سلك للموظفين التابعين لوزارة البريد والمواصلات، مكتب مركزي للانتخاب يكلف باعلان نتائج انتخاب ممثلي الموظفين .

المادة 3 : يتكون المكتب المركزي للانتخاب من رئيس وأمين ومندوب عن المترشحين الذين لهم صفة مناضل في حزب جبهة التحرير الوطني .

تطبيق الثورة الزراعية وتطوير الانتاج الزراعى وترقية العالم الريفى .

وبهذه الصفة، وطبقا لاهداف التنمية الوطنية يحدد الوسائل والادوات الضرورية لاداء مهمته .

المادة 2 : يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، طبقا للمادة الاولى اعلاه، بالمهام التالية :  
- يحفظ الموارد الزراعية ويتولى استثمارها، بالاتصال مع الوزارات المعنية ،

- يشجع تحديث القطاع الفلاحي ويعمل على انسجام هياكله بغية زيادة الانتاج وتحسين ظروف استعمال الوسائل المتوفرة ،

- يضع التدابير الرامية لاعادة تقييم العمل الفلاحي التى توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمنتجين الفلاحيين وترفع مستوى معيشتهم، ويسهر على تطبيق ذلك،

- يعمل على رفع المستوى التقنى للمنتجين الفلاحيين عن طريق أعمال البحث والتكوين والتحسين وتعميم التوجيه ،

- يتخذ جميع التدابير الضرورية الرامية الى دمج القطاع الفلاحي فى مجهود التنمية الشامل ،

- يساهم، بمعية الوزراء المعنيين، فى مجهود ادماج القطاعات الاقتصادية، لتحقيق تنمية جهوية منسجمة ومتوازنة ،

- يساهم، بمعية الوزراء المعنيين، فى توفير ظروف الحياة المعصرية بالمناطق الريفية .

المادة 3 : يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، فى مجال تطور الانتاج الزراعى، بالمهام التالية :

- يعد برامج الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى، وفق طاقات مختلف النواحي وخصائصها، وتوفير الظروف الملائمة لتنفيذها ،

المادة 10 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 11 رجب عام 1400 الموافق 25 مايو سنة 1980 .

عن وزير البريد والمواصلات  
الامين العام  
عبد القادر طباش

### وزارة الفلاحة والثورة الزراعية

مرسوم رقم 80 - 158 مؤرخ فى 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن صلاحيات وزير الفلاحة والثورة الزراعية .

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الميثاق الوطنى، لا سيما الباب السابع والفصل الاول منه ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 20 و III، الفقرتان 6 و 7 منه ،

- وبناء على ميثاق الثورة الزراعية وملحقه المتعلق بالسهب ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 73 المؤرخ فى 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 45 المؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن قانون الرعى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 57 المؤرخ فى 9 ربيع الثانى عام 1399 الموافق 8 مارس سنة 1979 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحقيقا لتوجيهات الميثاق الوطنى وطبقا لاحكام الدستور، يقتصر وزير الفلاحة والثورة الزراعية ويطبق التدابير الرامية لضمان

- يضع ويطبق بالاتصال مع الوزراء المعنيين، التدابير الخاصة بمجال الصناعة الفلاحية التي تكفل جودة المنتجات الفلاحية،
- ينفذ السياسة المتعلقة بمجال ضبط المنتجات الفلاحية.

المادة 4 : يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، في مجال تنظيم الهياكل التقنية والاقتصادية والادارية بالمهام التالية :

- يضع ويحقق، بالتعاون مع الوزراء المعنيين، اعادة تنظيم المساحات الفلاحية عن طريق :
- ضم الاراضى الفلاحية،
- تحديد أبعاد الوحدات الانتاجية وجعل تسييرها حكيما.

- يضع ويطبق اعادة تنظيم الهياكل التقنية والادارية وكذلك الهيئات المكلفة بتمويل المزارعين بالمواد والخدمات الضرورية لتطوير الزراعة، قصد الزيادة في فعاليتها،
- يوفر الظروف التي تسهل تصريف المنتجات الفلاحية وتوزيعها، ويسهر على تطبيق سياسة أسعار تشجع تنمية الانتاج الفلاحي وتناسب مصالح المنتجين والمستهلكين.

المادة 5 : يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، في مجال التعليم والتكوين المهني والتحسين، بما يأتي :

- يحدد ويطبق، بمعية الوزراء المعنيين، الشروط الهادفة الى تزويد القطاع الفلاحي بالاطارات والتقنيين، واليد العاملة الكفأة، الضروريين لتنمية الفلاحة وتطويرها،
- يعد ويطبق برامج التعليم والتكوين المهني والتحسين،
- يضع ويطبق المناهج التربوية الخاصة بالقطاع الفلاحي ويتولى تكوين المكونين.

- ينظم ويقيم عوامل الانتاج، لا سيما ما هو ضروري منها لما يلي :

- الاخصاب والوقاية الصحية،
- تغذية الماشية، بما في ذلك الموجودة في مناطق السرح والرعى،
- انجاب الاصناف وبذرها وغرسها.

- يضع برامج تحسين الاصول الوراثية ويطبقها،

- يطور انتاج البذور والغراس والمخصبات والمنجبات والاصول،

- يحدد المعايير التقنية والصحية للهياكل القاعدية والتجهيزات الفلاحية، بغية تحديثها وتوسيعها، ويعد البرامج والمقاييس ويطبقها،

- يضع ويطبق برنامج المكننة الذي يلبي ضرورات تكثيف الزراعة وتحديثها،

- يعد ويطبق برامج الوقاية الصحية للمنتجات النباتية والحيوانية،

- يعد التنظيم في مجال استعمال عوامل الانتاج ويسهر على تطبيقه، لا سيما فيما يخص :

- البذر والغراس،
- الاسمدة ومنتجات الصحة النباتية،
- العتاد الزراعي.

- يعد التنظيم التدجيني والصحي لتربية الدواجن والحيوانات ومنتجاتها وعوامل الانتاج الخاصة بها، ويسهر على تطبيق ذلك التنظيم،

- يضع، بالاتصال مع الوزراء المعنيين، فهرس عوامل الانتاج، والمنتجات البيطرية، والصحة النباتية ويعمل على اقرارها،

- يطور ويشجع جميع المظاهر التي من شأنها أن تحسن تنمية الانتاج الفلاحي، ويتولى رعايته التقنية،



المادة 8 : بغية تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المواد 3 و 4 و 5 و 6 و 7، يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، بما يأتي :

- يحدد وينجز جميع الدراسات والتحقيقات المتعلقة بمعرفة العالم الريفي على العموم والقطاع الفلاحي على الخصوص ،

- يعد المخططات الوطنية لتنمية القطاع الفلاحي وتطبيقها بمعية الوزراء المعنيين،

- يشارك في تطبيق سياسة القرض الفلاحي،

- يساهم في اعداد برامج استثمار المناطق الريفية وتجهيزها ،

- يحضر ويطبق، بمعية الوزراء المعنيين، التدابير المتعلقة بمجال التشغيل والاسعار والمداخيل التي تهدف الى تطوير الانتاج ورفع قيمة العمل الفلاحي ،

- يضع برامج التعميم الفلاحي ويطبقها .

المادة 9 : يتولى وزير الفلاحة والثورة الزراعية، الوصاية على الهيئات والمؤسسات والمكاتب المرتبطة بوزارته .

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 80 - 159 مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والثورة الزراعية .

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان

III - 10 و 152 منه ،

المادة 6 : يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، في مجال البحث الزراعي، طبقا للمخطط الوطني للبحث، بالمساهمة في وضع تطبيق برامج البحث الهادفة الى تحسين المنتجات الزراعية وتكثيفها، ويضطلع في هذا المضمار خاصة بمهمة اجراء الدراسات والابحاث والتجارب التي تمس الميادين التالية :

- الانتاج الحيواني والنباتي بغية ضمان وقاية التراث السلالي الحيواني والنباتي ،

- الاساليب التكنولوجية لتكييف أو تجهيز المنتجات الفلاحية ومشتقاتها وتحويلها،

- التقنيات الجديدة الفلاحية والوقائية الصحية للنباتات والحيوانات ،

- تقنيات استثمار المناطق القاحلة وشبه القاحلة .

المادة 7 : يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية، في مجال وقاية الاراضي الزراعية واستثمارها، بما يأتي :

- يصمم أشغال التهيئة الريفية ويطبقها، بالاشتراك مع الوزراء المعنيين قصد :

- تصنيف الاراضي الزراعية ،

- وقايتها واستثمارها ،

- حصر الهياكل القاعدية وارسائها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية .

- يشارك في تنمية الري الفلاحي وتطويره ،

- يضع برامج تطوير الري ويطبقها في المناطق السهبية ويتخذ جميع التدابير الضرورية لتنظيم أشغال التهيئة المتعلقة بحفظ المراعي ومساحات الحلفاء .

وتشتمل على المديريتين التاليتين :

- مديرية الادارة العامة ،
- مديرية التعليم الفلاحي والتحسين .

المادة 3 : تتكون مديرية الادارة العامة من المديريات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية للموظفين والخدمة الاجتماعية ،

- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة ،

- المديرية الفرعية للوسائل العامة .

وتكلف بما يأتي :

- تعيين الموظفين التابعين لاختصاصها وتتابع حياتهم المهنية ،

- تساعد المصالح اللامركزية في تسيير موظفيها ،

- تنظم المسابقات والامتحانات المهنية ،

- تكيف حسب الحاجة وبالتعاون مع الهيئات المعنية بالتنظيم المتعلق بالقوانين الاساسية للموظفين الخاصين بوزارة الفلاحة والثورة الزراعية ،

- تسيير الخدمات الاجتماعية التابعة للوزارة، بالاتصال مع الهياكل النقابية ،

- تعد وتتصرف في ميزانية تسيير الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والثورة الزراعية،

- تعد وتراقب تنفيذ ميزانيات التسيير للمصالح اللامركزية والهيئات ذات الطابع الاداري الموضوعة تحت الوصاية .

وتكلف زيادة على ذلك بما يأتي :

- تضمن الاتصال مع الوكالة القضائية للمخزينة ،

- تتصرف في الاموال المنقولة والعقارية المخصصة للادارة المركزية بوزارة الفلاحة

والثورة الزراعية، وتضبط جردها ،

- تسيير حظيرة السيارات ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 69 - 36

المؤرخ في 7 محرم عام 1389 الموافق 25 مارس سنة 1969 والمتضمن تحديد اختصاصات الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي وتنظيمها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 158 المؤرخ في

27 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 والمتضمن صلاحيات وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تشتمل الادارة المركزية لوزارة

الفلاحة والثورة الزراعية، الموضوعة تحت سلطة الوزير، يساعده في ذلك الامين العام للوزارة، على المديريات التالية :

- المديرية العامة للتكوين والادارة العامة ،

- المديرية العامة للدراسات والتخطيط ،

- المديرية العامة للثورة الزراعية والتهيئة الريفية ،

- المديرية العامة للتمويل والتموين ،

- المديرية العامة للانتاج النباتي ،

- المديرية العامة للانتاج الحيواني ،

- المديرية العامة للتوزيع والتحويل .

المادة 2 : تكلف المديرية العامة للتكوين والادارة

العامة بتسيير الموظفين التابعين للوزارة، وتزويد المصالح المركزية واللامركزية والمؤسسات ذات الطابع الاداري الموضوعة تحت الوصاية، بالوسائل والاسس البشرية والمالية والمادية، الضرورية لعملها .

وتكلف فضلا على ذلك بتحديد التدابير الرامية

الى تزويد القطاع الفلاحي بالاطارات والتقنيين من

مختلف الانماط، وتطبيق تلك التدابير، والسعى

لتحسين مستوى الاعوان العاملين في القطاع الفلاحي

وتكوينهم مهنيا، وترقية مناهج التكوين والتعميم

الفلاحي، والوسائل التعليمية المطابقة لها .

- تضع وتحدد الوسائل التعليمية التخصصية وتراقب استعمالها.

المادة 5 : تكلف المديرية العامة للدراسات والتخطيط، بتنشيط مشاريع مخططات التنمية التي تستهدف ادماج جميع عمليات التجهيز والاستثمار الواجب انجازها فى مجال الفلاحة، كما تستهدف تنسيق تلك المشاريع، وتشجيع الدراسات المتعلقة بالتنمية الفلاحية، تطبيقا لتوجيهات المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية، وبالاتصال مع المديريات المعنية.

وتشتمل على المديريات الثلاث التالية :

- مديرية الاحصاء ،
- مديرية التخطيط ،
- مديرية التعاون والتبادل .

المادة 6 : تتكون مديرية الاحصاء، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للاحصاء ،
- المديرية الفرعية للوثائق العامة والمنشورات .

وتكلف بما يأتى :

- تجمع فى المستوى المركزى وتحلل وتستغل كل المعطيات وعناصر الاعلام التى تسمح بوضع احصائيات فلاحية وطنية ضرورية لاعداد مخططات التنمية ،

- تعد النشرات الاحصائية وتتولى توزيعها على العاملين المعنيين ،

- تجمع الوثائق العامة الفلاحية فى المستوى المركزى وتستغلها وتوزعها .

كما تكلف بالمحافظة على محفوظات الوزارة .

المادة 7 : تتكون مديرية التخطيط، من المديريات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية للدراسات ،
- المديرية الفرعية للتخطيط ،
- المديرية الفرعية لميزانية التجهيز .

- تراقب تسيير مالية المصالح اللامركزية والهيئات الادارية الموضوعة تحت وصاية وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ،

- تسيير مصلحة النسخ .

المادة 4 : تتكون مديرية التعليم والتحسين، من المديريات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية لبرامج التعليم ،
- المديرية الفرعية للتحسين ،
- المديرية الفرعية لوسائل التكوين .

وتكلف بما يأتى :

- تضع، فى اطار المنظومة التربوية الوطنية تعليما نوعيا وتسهر على تطبيقه ،

- تعد برامج التعليم، وتضع مقاييس تقنيات التنشيط التربوى الاختصاصية ،

- تضبط التنظيم المتعلق بالنشاط الفلاحى وسير مؤسسات التعليم والتكوين وتتولى مراقبتها التربوية والادارية ،

- تشارك فى تحديد برامج جميع مؤسسات التعليم الزراعى او شبه الزراعى، الذى تعود ثمرته الى القطاع الفلاحى ،

- توفر التكوين التربوى للمكونين المعدين لمؤسسات التعليم الفلاحى وتسمى لتحسينهم،

- تجمع فى المستوى المركزى، احتياجات التكوين المهنى، فى اطار التكوين المستمر وتنظم دورات تحسينية لاعوان الفلاحة ،

- تكيف وتطبق برامج محو الامية الوظيفى للمزارعين ،

- تحدد الوسائل البشرية الضرورية لتسيير المؤسسات ،

- تتابع تنفيذ عمليات الاستثمار والتجهيز ،

- توحد التصور المتعلق بالهياكل الجديدة وتجمل انشاءها معقولا .

الثورة الزراعية، وتتولى الترقية الاجتماعية لعمال الارض.

وتشتمل على المديريتين التاليتين :

- مديرية الثورة الزراعية ،
- مديرية الهندسة الريفية .

المادة 10 : تتكون مديرية الثورة الزراعية، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للثورة الزراعية والمنازعات العقارية ،
- المديرية الفرعية للتعان والمؤسسات الريفية .

وتكلف بما يأتى :

- تتابع عمليات الثورة الزراعية بالاتصال مع اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ،
- تنمى الحركة التعاونية وتنشطها ،
- تنشط عمل هيئات تسيير الوحدات الانتاجية والخدمات، وتشجعها وتراقبها ،
- تحلل وضعية مؤسسات الانتاج وتطورها، وتقترح التدابير التنظيمية الكفيلة بتحسين التسيير ،
- تطلع على المسائل المتعلقة بالمنازعات العقارية ،
- تساهم فى تنظيم الحملات ذات المصلحة الوطنية، وتنشطها ،
- تساهم فى اعداد التنظيم الاجتماعى والاقتصادى المتعلق بالقطاع الفلاحى، وفى مراقبة تطبيقه ،
- تسهر على حسن عمل هيئات التعاضد الفلاحى .

المادة 11 : تتكون مديرية الهندسة الريفية، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتهيئة الريفية ،
- المديرية الفرعية للاستثمار .

وتكلف بما يأتى :

- تشجع أى دراسة ذات طابع محلى أو وطنى ،
- توجه مخططات التنمية وتنسقها وتسهر على تطابقها مع المخططات الوطنية للتنمية ،
- تلخص برامج العمل ،
- تتولى التسيير المالى لعمليات التجهيز المركزية، وتوزع اعتمادات التجهيز على الأمرين بالصرف المعنيين ،
- تتابع وتراقب الانجازات، بالاتصال مع الهيئات المعنية، وتضع الحصائل الختامية المادية والمالية وتحللها .

المادة 8 : تتكون مديرية التعاون والتبادل، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتعاون الدولى ،
  - المديرية الفرعية للعلاقات الثنائية .
- وتكلف بما يأتى :

- تطور وتقيم العلاقات فى مجال التعاون الدولى، بالاتصال مع الوزارات المعنية ،
- تنسق وتتابع تطبيق الاعمال والمشاريع، فى مجال التعاون والتبادل مع الهيئات الدولية والاقليمية والبلدان الاجنبية ،
- تسهر على متابعة تحضير الملتقيات والمؤتمرات والندوات التى تهم الفلاحة ،
- تنظم الزيارات والبعثات ودعوات الوفود الاجنبية التى تهم القطاع الفلاحى، وكذلك وفود الوزارة التى تتجه الى الخارج ،
- تجمع وتستثمر تقارير المهام التى تقوم بها وفود الوزارة ومؤسساتها الموضوعه تحت الوصاية .

المادة 9 : تكلف المديرية العامة للثورة الزراعية والتهيئة الريفية بتنظيم المجال الفلاحى وحمايته، فى اطار الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التى رسمها ميثاق الثورة الزراعية والامر المتضمن

المادة 13 : تتكون مديرية التموين، من المديرتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتموين ،
  - المديرية الفرعية للمعدات الزراعية .
- وتكلف بما يأتي :

- تشارك في تقدير الحاجات الى عوامل الانتاج، وتضبط برامج التموين للطاولة لها ،

- تشرف على ابرام الصفقات المتعلقة بالتموين وتنسقها، وتتابع تنفيذها وتسهر على انجازها ،

- تعد الحصائل الختامية للمنجزات في ميدان التموين ،

- تمارس الوصاية على الهيئات المكلفة بأداء الخدمات في مجال وسائل الانتاج .

المادة 14 : تتكون مديرية التمويل، من المديريات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية للمحاسبة ،
- المديرية الفرعية للتمويل ،
- المديرية الفرعية للتحليل المالي والحسابي والتلخيص .

وتكلف بما يأتي :

- تفكر في ضبط المناهج الحسابية وتقنياتها، وتساعد الهياكل التابعة لوزارة الفلاحة والثورة الزراعية، في مجال تقنين الاجراءات الحسابية وتطبيقها ،

- تتابع وتراقب ضبط الحسابات، وتقوم بمراجعة التسيير المالي وتراقبه ،

- تشارك في اعداد برامج التكوين المتعلقة بالمحاسبة وتساعد على تطبيقها ،

- تسعى في تطبيق التدابير الملائمة لسياسة القرض الفلاحي ،

وتكلف بما يأتي :

- تشارك، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، في تحديد الاختيارات المتعلقة بمجال حصر الاستثمارات العمومية التي تهم انشاء التجهيزات الفلاحية والمائية ذات الصبغة الزراعية، أو الزراعية الصناعية، وتحديثها، وتوسيعها، واعادة تحويلها ،

- تشارك في اعداد تنظيم السكن الريفي، وتأسيس الاحتياطات العقارية، في اطار سياسة التهيئة العمرانية ،

- تتابع أعمال محافظات التنمية الريفية ،

- تعدد مناطق الاستثمار البعلية والمسقية، بالاتصال مع الهيئات المختصة، كما تحدد التجهيزات وطرق تنظيمها وتسييرها ،

- تساهم، بالتعاون مع الهيئات المعنية، في تطوير مياه الفلاحة وتنميتها، لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ،

- تساهم في اعداد التنظيم النوعي المتعلق بمناطق الاستثمار، وتسهر على تطبيقه ،

- تصمم اعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية وتتابع انجازها ،

- تتخذ التدابير الرامية الى الحفاظ على الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة، وحمايتها .

المادة 12 : تكلف المديرية العامة للمالية والتموين، بتطبيق المخطط الوطني للتموين الفلاحي، الموضوع على أساس أهداف الانتاجية .

وتسند اليها كذلك مهمة تطبيق سياسة التمويل الفلاحي، بالاتصال مع المصالح المعنية والمؤسسات المالية الاختصاصية .

وتشتمل المديرتين التاليتين :

- مديرية التموين ،
- مديرية التمويل .

- تشجع، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، اقامة شبكة للارصاد الجوية الفلاحية وتستغل معلوماتها لفائدة تنمية الانتاج،
  - تنظم المواسم الفلاحية وتتابع سيرها وتراقبها وتضع حصائلها الختامية،
  - تضع وتراجع باستمرار التنظيم المتعلق بادخال اصناف المفروسات والمزروعات بمختلف أنواعها، واستعمالها،
  - تمد القوانين التنظيمية المتعلقة بحماية النباتات وتسهر على تطبيقها،
  - تصادق على المعدات والاعتدة الفلاحية وعلى أى عنصر يدخل فى اطار عملية الانتاج.
- المادة 17 : تكون مديرية التنمية، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتحديث والمكننة،
- المديرية الفرعية للتعميم الفلاحى.

وتكلف بما يأتى :

- تضع القواعد الفلاحية الحديثة وتمدها بالاتصال مع المعاهد المتخصصة المعنية، وتسهر على تطبيقها،
- تشجع استعمال العتاد النباتى ذى الطاقة الساللية العالية،
- توجه برامج البحث التطبيقى لمعاهد التنمية وتنسقها، بالاتصال مع المعهد الوطنى للبحث الفلاحى التطبيقى،
- تضبط برامج التعميم الفلاحى وتسهر على اقامتها وتطبيقها،
- تشجع التظاهرات والمسابقات والمعارض، وتراقبها تقنيا،
- تحدد الاحتياجات فى مجال التكوين المهنى الفلاحى،
- تدرس مكننة الاعمال الفلاحية وتشجعها وتجعل استعمالها معقولا.

- تحدد، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، اجراءات تمويل القطاع الفلاحى والهيئات الموضوعة تحت الوصاية،
- تعد المراجع المتعلقة بوضع مخططات التمويل،
- تشارك فى اعداد البرامج وتوزيع الاعتمادات،
- تتولى استغلال المعطيات الحسابية والمالية فى قطاع الانتاج، والهيئات الموضوعة تحت الوصاية وتحللها، كما تشارك فى اعداد المؤشرات المالية التى تهتمها،
- تشارك فى دراسة تكاليف المنتجات والخدمات وأسعارها وفى تحديدها.

المادة 15 : تكلف المديرية العامة للانتاج النباتى بتحديد الاهداف السنوية والمتعددة السنوات فى مجال الانتاج النباتى من حيث الوسائل، والتقنية والتعميم الفلاحى.

وتشتمل على المديريتين التاليتين :

- مديرية البرامج والتنظيم القانونى،
- مديرية التنمية.

المادة 16 : تكون مديرية البرامج والتنظيم القانونى، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للبرامج،
- المديرية الفرعية للتنظيم القانونى.

وتكلف بما يأتى :

- تعد البرامج السنوية والمتعددة السنوات للانتاج النباتى، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية،
- تقيم وتحدد الوسائل المتعلقة بعوامل الانتاج التى يجب تسخيرها لتحقيق برامج الانتاج،
- تشارك فى تحديد برامج الاستثمار ذات الطابع الزراعى والصناعى التى تهتم الانتاج وتكوين المنتجات من الاصل النباتى،

المادة 18 : تكلف المديرية العامة للانتاج الحيوانى، باعداد التدابير الرامية الى تطوير تربية الحيوانات والمنتجات من الاصل الحيوانى وتحسينها وحمايتها وتطبيق تلك التدابير.

وتشتمل على المديريتين التاليتين :

- مديرية البرامج والتنمية ،

- مديرية التنظيم والمراقبة .

المادة 19 : تتكون مديرية البرامج والتنمية، من المديريات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية للدراسات والمشاريع ،

- المديرية الفرعية للبرامج ،

- المديرية الفرعية للتنمية والتعميم الفلاحى .

وتكلف بما يأتى :

- تقوم بجميع الدراسات، قصد تشجيع الانتاج الحيوانى وتنمية وترقية الصحة الحيوانية والمنتجات الصناعية المرتبطة بذلك ،

- تعد وتتابع مخططات السنة الواحدة والمتعددة السنوات، المتعلقة بانجاز الهياكل القاعدية والتجهيزات، وتتولى مراقبة تنفيذها ،

- تعد وتتابع تنفيذ مخططات التنمية فى مجال الانتاج الحيوانى وتضع حصائله ،

- تشارك فى تحديد برامج الاستثمار الزراعية الصناعية التى تهتم الانتاج الحيوانى ،

- تعدد برامج تغذية الماشية بالاتصال مع المصالح المعنية ،

- تشجع تحسين السلالة، لاسيما عن طريق الاخصاب الاصطناعى، وتسهر على تطبيق مراقبة نتائج التدجين ،

- تشجع التجديد فى مجال البذور والفراش الكلية واستعمال الاغذية المستحدثة ،

- توجه برامج البحث المطبق للمعاهد المختصة، وتنسقها بالاتصال مع المعهد الوطنى للبحث الزراعى التطبيقي ،

- تحضر برامج التعميم الفلاحى ووسائلها، بالاتصال مع المعاهد التخصصية وتسهر على تطبيقها ،

- تشجع التظاهرات والمسابقات والمعارض .

المادة 20 : تتكون مديرية التنظيم والمراقبة، من المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتنظيم ،

- المديرية الفرعية للمراقبة .

وتكلف بما يأتى :

- تعد وتجدد باستمرار الاسس التنظيمية، التدجينية والصحية، بالاتصال مع المعاهد المتخصصة والمؤسسات المعنية وتسهر على تطبيقها ،

- تضع القواعد التقنية للاشراف على المنتجات الحيوانية والهياكل القاعدية والتجهيزات المرتبطة بها، وتسهر على استخدامها وتطبيقها ،

- تصادق على اغذية الماشية والتجهيزات المخصصة لتربية الحيوانات المعادية والحيوانات النزوية وتتولى تنظيمها ،

- تصادق، على المنتجات البيطرية وتجهيزاتها وتنظيمها، بالاتصال مع المصالح المختصة ،

- تشرف على الحملات الوقائية ،

- تتولى المراقبة التقنية للتظاهرات والمنافسات فى ميدان الانتاج الحيوانى .

المادة 21 : تكلف المديرية العامة للتوزيع

والتحويل، بتحديد الطرق والوسائل التى تسمح بجعل شروط تموين المنتجات الفلاحية وتصريفها معقولة .

وتضطلع أيضا بمهمة تشجيع نشاط تحويل المنتجات الفلاحية .

- تعد وتقتراح التنظيم المتصل بعلاقات  
الوحدات الانتاجية مع الهياكل التحويلية،  
وتسهل على تطبيقه ،

- تساهم في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية  
عند انتاجها واستهلاكها وتضع المقاييس  
المتعلقة بها .

المادة 24 : يحدد التنظيم الداخلي، من حيث  
المكاتب للادارة المركزية لوزارة الفلاحة والثورة  
الزراعية بموجب قرار طبقا للتنظيم الجارى به  
العمل .

المادة 25 : يلغى المرسوم رقم 69 - 36 المؤرخ في  
7 محرم عام 1389 الموافق 25 مارس سنة 1969 المذكور  
اعلاه، والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة  
الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة 26 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31  
مايو سنة 1980 .

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 80 - 160 مؤرخ في 17 رجب عام 1400  
الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن تحديد عدد  
المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة  
واختصاصاتهم .

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان  
III - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 59 المؤرخ في 9  
ربيع الثانى عام 1399 الموافق 8 مارس سنة 1979  
والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 185 المؤرخ في  
25 رمضان عام 1390 الموافق 24 نوفمبر سنة 1970

وتشتمل على المديريتين التاليتين :

- مديرية التسويق ،
- مديرية التحويل .

المادة 22 : تتكون مديرية التسويق من المديريتين  
الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتوزيع ،
- المديرية الفرعية للمبادلات التجارية .

وتكلف بما يأتى :

- تدرس وتقتراح أى اجراء يرمى الى تحسين  
تنظيم هياكل التوزيع وشبكات توزيع  
المنتجات الفلاحية ،

- تحدد الاحتياجات الوطنية فى مجال المنتجات  
الفلاحية، وتتخذ أى اجراء يرمى الى ضبط  
السوق قصد تلبية الطلب ،

- تجمع المعطيات وعناصر الاعلام المتصلة  
بالتأمين والخزن وتوزيع المنتجات  
الفلاحية، وتحلل تلك المعطيات وتستغلها ،

- تنسق تدخل مختلف هيئات التسويق فى مجال  
تمويل السكان بالمنتجات الفلاحية ،

- تشجع تصدير المنتجات الفلاحية .

المادة 23 : تتكون مديرية التحويل من المديريتين  
الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للبرمجة ،
- المديرية الفرعية للتنظيم .

وتكلف بما يأتى :

- تسعى فى سبيل جودة المنتجات الفلاحية  
عن طريق التحويل الزراعى - الغذائى لهذه  
المنتجات، لا سيما عن طريق التصبير  
والتحلية ،

- تشارك، بالاتصال مع المصالح المعنية، فى  
تحديد البرامج والوسائل الهادفة الى تنمية  
أعمال التحويل الزراعى الغذائى ،

- تنسق تنفيذ برامج الانتاج والتحويل ،



بمداخيل الفلاحة وتقنين طرق تسيير الهياكل الفلاحية وتنظيمها ،

— منصب مستشار تقني، يساعده مكلف بمهمة، يتولى الاتصالات مع الصحافة والاعلام ،

— منصب مستشار تقني، يساعده مكلف بمهمة، يضطلع بملفات مجلس الوزراء .

المادة 3 : يلغى المرسوم رقم 72 - 200 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 المذكور أعلاه .

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

قرار مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن الغاء الرخص المؤقتة لبيع بعض المستحضرات المستعملة في الصحة النباتية .

ان وزير الفلاحة والثورة الزراعية ،

— بمقتضى الامر رقم 67 - 233 المؤرخ في 6 شعبان عام 1387 الموافق 9 نوفمبر سنة 1967 والمتعلق بتنظيم مراقبة منتجات النباتات الصحية للاستعمال الفلاحي ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 - II المؤرخ في 16 صفر عام 1395 الموافق 27 فبراير سنة 1975 والمتضمن احداث المعهد الوطني لحماية النباتات ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 182 المؤرخ في 25 صفر عام 1388 الموافق 23 مايو سنة 1968 والمتعلق بتنظيم لجنة التصديق على المواد المخصصة لحفظ صحة النباتات والمعدة للاستعمال الفلاحي ،

والمتمضمن شروط توظيف المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة واداء مرتباتهم ،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 72 - 200 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن تحديد عدد وظائف المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة في وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 159 المؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والثورة الزراعية ، يرسم مايلي :

المادة الاولى : يكلف المستشارون التقنيون والمكلفون بمهمة، لدى الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والثورة الزراعية، الذين يحدد عددهم ووظائفهم أدناه، بالاستشارات والدراسات التقنية والمهام والاعمال الخاصة .

المادة 2 : عملا بأحكام المرسوم رقم 70 - 185 المؤرخ في 25 رمضان عام 1390 الموافق 24 نوفمبر سنة 1970 المذكور أعلاه، يحدد عدد وظائف المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة كالاتي :

— منصب مستشار تقني، يكلف بتحليل تقارير المصالح اللامركزية والهيئات الموضوعية تحت الوصاية، وتلخيصها ،

— منصب مستشار تقني، يكلف بتنسيق مشاريع التنمية المدمجة ،

— منصب مستشار تقني، يكلف بالعلاقات مع الحزب والمنظمات الجماهيرية ،

— منصب مستشار تقني، يساعده مكلفان بمهمة، مسؤولان عن القضايا المرتبطة بالبحث الزراعي، ومنهجية التعميم الفلاحي،

— منصب مستشار تقني، يساعده مكلفان بمهمة، يضطلعان بالقضايا المرتبطة

## وزارة العدل

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين قاض.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد محمد سي علي، قاضيا بمحكمة البض،

## وزارة العمل والتكوين المهني

قراران مؤرخان في 23 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 8 مايو سنة 1980 يتضمنان اعتماد مراقبين في صندوق تعويض العطل السنوية المدفوعة الاجر الخاص بالبناء في مدينة الجزائر.

بموجب قرار مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 8 مايو سنة 1980 يعتمد السيد محمد عبدون كمراقب في صندوق تعويض العطل السنوية المدفوعة الاجر الخاص بالبناء في مدينة الجزائر، مدة 4 سنوات.

بموجب قرار مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 8 مايو سنة 1980 يعتمد السيد سعيد أوعطو، كمراقب في صندوق تعويض العطل السنوية المدفوعة الاجر الخاص بالبناء في مدينة الجزائر، مدة 4 سنوات.

## وزارة التربية

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير التخطيط والاحصائيات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد محند أوعشي مديرا للتخطيط والاحصائيات بوزارة التربية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 183 المؤرخ في 25 صفر عام 1388 الموافق 23 مايو سنة 1968 والمتعلق بالتصديق على المواد المخصصة لحفظ صحة النباتات والمعدة للاستعمال الفلاحي،

- وبعد الاطلاع على رأى لجنة التصديق على المواد المخصصة لحفظ صحة النباتات والمعدة للاستعمال الفلاحي،

- وبناء على اقتراح مدير الانتاج النباتي،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يمنع بيع جميع المستحضرات المكونة من الديبروموكلوروبروبان او من 2، 4، 5 ت واستعمالها في الجزائر.

المادة 2 : وفقا لاحكام المادة الاولى تلغى الرخص المؤقتة لبيع المستحضرات الآتية :

- نيمافون CE 75

- مبيد الاعشاپ،

- بروشكيلير.

المادة 3 : يجب أن تكون المستحضرات التي يستعملها مختلف المستعملين موضوع تصريح يقدم للمعهد الوطني لحماية النباتات بمجرد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 4 : تطبق على المخالفين لاحكام هذا القرار العقوبات المنصوص عليها في المادة 11 من الامر رقم 67 - 233 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 1967 المشار اليه اعلاه.

المادة 5 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980.

سليم سعدى

## وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مرسوم رقم 80 - 161 مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية بالجزائر الوسطى.

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 11 - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 5 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن حل المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 71 - 52 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركز للخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات التابعة لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية وقوامها في مدينة الجزائر،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن التنظيم الداخلي لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية في مدينة الجزائر،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 31 مايو سنة 1973 والمتضمن تميم القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات التابعة لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية وقوامها في مدينة الجزائر ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تحدث بالجزائر الوسطى

مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية معنوية واستقلال مالي ، تسمى «مركز الخدمات الجامعية والمدرسية» .

المادة 2 : يوضع مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر الوسطى تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 3 : يخضع مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر الوسطى للقانون الاساسي المرفق بهذا المرسوم .

المادة 4 : يحدد التنظيم الداخلي لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر الوسطى بقرار يصدره وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 5 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما المرسوم رقم 71 - 52 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر .

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .  
حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

## القانون الاساسي

لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالجزائر الوسطى

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يعد مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالجزائر الوسطى مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية معنوية واستقلال مالي، ويوضع تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ويكون مقره في مدينة الجزائر .

- ممثل وزير الداخلية ،
- ممثل وزير المالية ،
- طبيب من مصلحة الصحة المدرسية، يعينه وزير الصحة ،
- ممثل وزير الشبيبة والرياضة ،
- مدير المركز ،
- طالبان لهما صفة مقيم فى حى جامعى •
- ممثل موظفى المركز ،

- يحضر مديرو المؤسسات والمراقب المالى اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى •  
لمجلس الادارة أن يستشير أى شخص يرى فى استشارته فائدة •

يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة 3 سنوات بقرار يصدره وزير التعليم العالى والبحث العلمى • وتنتهى عضوية الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم عند انتهاء هذه الوظائف، وفى حالة شغور منصب، لأى سبب كان، يستكمل العضو المعين فى المنصب المدة الباقية لسلفه •

المادة 5 : يجتمع مجلس الادارة مرتين فى السنة على الاقل بناء على دعوة من رئيسه •

ويمكن أن يجتمع فى دورة استثنائية بناء على طلب من مدير المركز وسلطة الوصاية أو بطلب من ثلث أعضائه •

يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات بناء على اقتراح مدير المركز •

توجه الاستدعاءات مرفقة بجدول الاعمال، الى أعضاء مجلس الادارة قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما على الاقل •

المادة 6 : لا تصح مداولة مجلس الادارة الا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائه، واذا لم يكتمل النصاب، ينعقد اجتماع جديد بعد انقضاء 15 يوما، وتصح مداولته حينئذ، مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين •

المادة 2 : يضطلع مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالجزائر - الوسطى بالمهام التالية :  
- تحسين ظروف الحياة والعمل للطلاب، وتلاميذ مؤسسات التعليم العالى ،  
- القيام بالدراسات والابحاث التى تتناول حاجيات الطلاب والتلاميذ فى مؤسسات التعليم العالى أو العمل على القيام بذلك، والحث على احداث الخدمات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات،

- ترقية التنمية الخاصة بالنشاط الثقافى والرياضى للطلاب ،

- تسيير الاموال المنقولة والمعقارية المخصصة لاهواء الطلاب واطعامهم ،  
- تسيير مساكن المعلمين •

## الباب الثانى

### التنظيم الادارى

المادة 3 : يتولى ادارة مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالجزائر - الوسطى، مجلس ادارة ويسره مدير، يساعدته أمين عام، ويشمل المركز، زيادة على المديرية، على المؤسسات التى تلحق به والمؤسسات الملحقة بمديرية مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالجزائر الوسطى، والتى يحدد عددها وقوامها بقرار من وزير التعليم العالى والبحث العلمى •

## الفصل الاول

### مجلس الادارة

المادة 4 : يتألف مجلس الادارة لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية فى الجزائر الوسطى، من :

- مدير الادارة العامة بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، رئيسا ،
- مدير الجامعة ،
- مديرو المدارس الكبرى والمؤسسات المماثلة،
- ممثل الحزب ،

- ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي المركز ويتخذ كل التدابير الضرورية لحسن تسييره ويمين الموظفين في جميع الوظائف التي لا يخضع التعمين فيها لطريقة أخرى ويتولى تسييرهم ،

- ويعد مشروع الميزانية ويشرع في النفقات ويأمر بها ،

- ويبرم كل الصفقات والمعقود والاتفاقيات، في نطاق النظام الجارى به العمل ،

- ويعد ويمنح الطلاب البطاقات التي تمكنهم من الاستفادة من الخدمات الجامعية،

- ويمثل المركز أمام العدالة وفي جميع أعمال حياته المدنية ،

- ويعد في نهاية كل سنة مالية تقريراً عاماً عن النشاط يوجهه الى سلطة الوصاية .

المادة II : يجوز لمدير المركز أن يفوض امضاءه على مسؤوليته وبعد موافقة سلطة الوصاية، الى مديري المؤسسات في حدود صلاحيات كل منهم .

المادة I2 : يكلف مديرو المؤسسات المرتبطة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر - الوسطى، بتسيير احدى المؤسسات تحت سلطة مدير المركز .

### الباب الثالث

#### احكام مالية

المادة I3 : يرسل مشروع الميزانية السنوية، الذي يعده مدير المركز، الى وزارة الوصاية في أجل لا يتجاوز أول يوليو من السنة السابقة للسنة المعنية، بعد مداولة مجلس الادارة في شأنه .

واذا لم يصادق على الميزانية وزير الوصاية ووزير المالية حتى ابتداء السنة المالية، يسمح لمدير المركز أن يشرع في النفقات الضرورية لسير المركز ضمن حدود التقديرات المطابقة للميزانية المصادق -ايها قانونا في السنة المالية السابقة .

وتتخذ مقرراته بالاغلبية البسيطة، وفي حالة تعادل الاصوات يرجح صوت الرئيس .

تسجل مداولات المجلس في محاضر بسجل خاص يوقعها الرئيس وكاتب الجلسة .

يوجه ملخص محضر كل جلسة الى سلطة الوصاية خلال الايام العشرة التالية للاجتماع .

يتولى مدير المركز كتابة مجلس الادارة .

المادة 7 : يتداول مجلس الادارة في الامور التالية :

- 1) النظام الداخلي للمركز ،
- 2) ميزانيات المركز وحساباته ،
- 3) قبول الهيئات والوصايا ،
- 4) شراء البنايات الضرورية لسير المركز، أو بيعها أو اجارها ،
- 5) عقد القروض ،

6) جميع المسائل التي تعرضها عليه سلطة الوصايا أو مدير المركز

المادة 8 : تكون مداولات مجلس الادارة المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 6 من المادة 7 أعلاه نافذة بعد مصادقة سلطة الوصاية عليها . وتكون مداولات مجلس الادارة المنصوص عليها في الفقرات 2 و 3 و 4 و 5 من المادة 7 أعلاه نافذة بعد أن يصادق عليها الوزير الوصي ووزير المالية .

### الفصل الثاني

#### مدير المركز ومديرو المؤسسات

المادة 9 : يعين مدير مركز الجزائر - الوسطى بمرسوم، بناء على اقتراح وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

ويعين الامين العام للمركز ومديرو المؤسسات بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 10 : يسير المدير المركز حسب المطلوب وينسق بين المؤسسات الملحقة به .

- المصاريف المتعلقة بالدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والملتقيات الدولية ،
- الموارد الزائدة في صندوق الاحتياط التي تؤدي ضمن الشروط المحددة في النظام المالي .

### (3) النفقات النظامية .

- المادة 16 : يخضع المركز للمراقبة المالية، ويعين لديه وزير المالية مراقبا ماليا لهذا الغرض .
- المادة 17 : يعهد بنسك الحسابات وإدارة الاموال الى معتمد أو عون محاسب يعين لهذا الغرض ويمارس صلاحياته طبقا للنظام الجاري به العمل .
- المادة 18 : يوجه حساب التسيير الذي يعمله المعتمد أو العون المحاسب طبقا للنظام المالي الى مدير المركز .

- المادة 19 : يضع مدير المركز الحساب الإداري الذي يرفع الى مجلس الإدارة في ظرف 3 أشهر بعد انتهاء السنة المالية، ويرفق بتقرير يتضمن كل البيانات والأوجه الضرورية التي تتناول التسيير المالي للمركز، ثم يرفع مع تقرير المدير الى وزير الوصاية للمصادقة عليه، ويبلغ الى وزير المالية للاطلاع عليه .

- المادة 20 : يحدد النظام المالي للمركز بقرار مشترك يصدر من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية .

مرسوم رقم 80 - 162 مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن أحداث مركز الخدمات الجامعية بالحراش .

- ان رئيس الجمهورية ،
- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 111 - 10 و 152 منه ،

المادة 14 : تشتمل ميزانية المركز على باب للموارد وباب للنفقات :

### (1) تشتمل الموارد المادية على :

- إيرادات الأحياء الجامعية والمطاعم الجامعية،
- مدفوعات الموظفين، غير الطلاب، عن نفقات الايواء والغذاء ،

### - وتشتمل الموارد المختلفة على :

- إعانات التجهيز والتسيير التي تقدمها الدولة والجماعات والمؤسسات والهيئات الوطنية، العمومية أو الخاصة .

### (2) تشتمل الموارد الاستثنائية على :

- الهبات والوصايا بما فيها الهبات الممنوحة من الدولة والهيئات الأجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

- الاقتطاعات المـرخـص بها من صندوق الاحتياط الذي تعدد كـيفـيات تأسيسه وسيره بموجب النظام المالي .

### (3) الإيرادات النظامية .

المادة 15 : تشتمل ميزانية المركز بعنوان السمقات نفقات مديرية المركز ونفقات المؤسسات :

### (1) النفقات العادية هي :

- أجور الموظفين والتكاليف الاجتماعية ،
- التعويضات والمنح المستحقة للموظفين ،
- نفقات أجهزة الغذاء والايواء والتكاليف الملحقة ،
- نفقات الصيانة ،

- نفقات المكتبة، وبصفة عامة جميع النفقات الضرورية لحسن سير المركز .

### (2) النفقات الاستثنائية هي :

- النفقات الاستثنائية الخاصة بالبنسائم والمنقولات واللوازم ،

المادة 5 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما المرسوم رقم 71 - 52 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر .

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

## القانون الاساسي

### لمركز الخدمات الجامعية بالحراش

#### الباب الاول

#### احكام عامة

المادة الاولى : يمد مركز الخدمات الجامعية بالحراش، مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية معنوية واستقلال مالي، ويوضع تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ويكون مقره في مدينة الجزائر .

المادة 2 : يضطلع مركز الخدمات الجامعية بالحراش، بالمهام التالية :

- تحسين ظروف الحياة والعمل للطلاب، وتلاميذ مؤسسات التعليم العالي ،

- القيام بالدراسات والابحاث التي تتناول حاجيات الطلاب والتلاميذ في مؤسسات التعليم العالي أو العمل على القيام بذلك، احداث الخدمات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات ،

- ترقية التنمية الخاصة بالنشاط الثقافي والرياضي للطلاب ،

- تسيير الاموال المنقولة والمقارية المخصصة لايواء الطلاب واطعامهم ،

- تسيير مساكن المعلمين .

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 5 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن حل المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 71 - 52 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركز للخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات التابعة لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية وقوامها بمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن التنظيم الداخلي لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية في مدينة الجزائر ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 31 مايو سنة 1973 والمتضمن تنظيم القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات التابعة لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية وقوامها في مدينة الجزائر ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تحدث بالحراش مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية معنوية واستقلال مالي، تسمى «مركز الخدمات الجامعية والمدرسية» .

المادة 2 : يوضع مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالحراش تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 3 : يخضع مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالحراش للقانون الاساسي المرفق بهذا المرسوم .

المادة 4 : يحدد التنظيم الداخلي لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالحراش بقرار يصدره وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

## الباب الثانى

## التنظيم الادارى

المادة 3 : يتولى ادارة مركز الخدمات الجامعية بالحراش، مجلس ادارة ويسيره مدير، يساعده أمين عام، ويشتمل المركز، زيادة على المديرية، على المؤسسات التى تلحق به والمؤسسات الملحقة بمديرية مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالحراش، التى يحدد عددها وقوامها بقرار من وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

## الفصل الاول

## مجلس الادارة

المادة 4 : يتألف مجلس الادارة لمركز الخدمات الجامعية بالحراش من :

- مدير الادارة العامة بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، رئيسا ،
- مدير الجامعة ،
- مديرو المدارس الكبرى والمؤسسات المماثلة،
- ممثل الحزب ،
- ممثل وزير الداخلية ،
- ممثل وزير المالية ،
- طبيب من مصلحة الصحة المدرسية، يعينه وزير الصحة ،
- ممثل وزير الشبيبة والرياضة ،
- مدير المركز ،
- طالبان لهما صفة مقيم فى حى جامعى ،
- ممثل موظفى المركز ،

- يحضر مديرو المؤسسات والمراقب المالى اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .

لمجلس الادارة أن يستشير أى شخص يرى فى استشارته فائدة .

يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة 3 سنوات بقرار يصدره وزير التعليم العالى والبحث العلمى . وتنتهى عضوية الاعضاء المعينين بحكم

وظائفهم عند انتهاء هذه الوظائف، وفى حالة شغور منصب، لأى سبب كان يستكمل العضو الممين فى المنصب المدة الباقية لسلفه .

المادة 5 : يجتمع مجلس الادارة مرتين فى السنة على الاقل بناء على دعوة من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع فى دورة استثنائية بناء على طلب من مدير المركز وسلطة الوصاية أو بطلب من ثلث أعضائه .

يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات بناء على اقتراح مدير المركز .

توجه الاستدعاءات مرفقة بجدول الاعمال، الى أعضاء مجلس الادارة قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما على الاقل .

المادة 6 : لا تصح مداولة مجلس الادارة الا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائه، واذا لم يكتمل النصاب، ينعقد اجتماع جديد بعد انقضاء 15 يوما، وتصح مداولته حينئذ مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة، وفى حالة تعادل الاصوات يرجع صوت الرئيس .

تسجل مداولات المجلس فى محاضر بسجل خاص يوقعه الرئيس وكاتب الجلسة .

يوجه ملخص محضر كل جلسة الى سلطة الوصاية خلال الايام العشرة التالية للاجتماع . يتولى مدير المركز كتابة مجلس الادارة .

المادة 7 : يتداول مجلس الادارة فى الامور التالية :

- 1) النظام الداخلى للمركز ،
- 2) ميزانيات المركز وحساباته ،
- 3) قبول الهبات والوصايا ،
- 4) شراء البنايات الضرورية لسير المركز، أو بيعها أو اجارها ،
- 5) عقود القروض ،
- 6) جميع المسائل التى تعرضها عليه سلطة الوصاية أو مدير المركز .



المادة 12 : يكلف مديرو المؤسسات المرتبطة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بالحراش، بتسيير احدى المؤسسات تحت سلطة مدير المركز.

### الباب الثالث

#### أحكام مالية

المادة 13 : يرسل مشروع الميزانية السنوية، الذى يعده مدير المركز، الى وزارة الوصاية فى أجل لا يتجاوز أول يوليو من السنة السابقة للسنة المعنية، بعد مداولة مجلس الادارة فى شأنه.

واذا لم يصادق على الميزانية وزير الوصاية ووزير المالية حتى ابتداء السنة المالية، يسمح لمدير المركز أن يشرع فى النفقات الضرورية لسير المركز ضمن حدود التقديرات المطابقة للميزانية المصادق عليها قانونا فى السنة المالية السابقة.

المادة 14 : تشتمل ميزانية المركز على باب للموارد وباب للنفقات :

(1) تشتمل الموارد المادية على :

— إيرادات الاحياء الجامعية والمطاعم الجامعية،  
— مدفوعات الموظفين، غير الطلاب، عن نفقات الايواء والغذاء ،

— وتشتمل الموارد المختلفة على :

— اعانات التجهيز والتسيير التى تقدمها الدولة والجماعات والمؤسسات والهيئات الوطنية، العمومية أو الخاصة.

(2) تشتمل الموارد الاستثنائية على :

— الهبات والوصايا بما فيها الهبات الممنوحة من الدولة والهيئات الاجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

— الاقتطاعات المرخص بها من صندوق الاحتياط الذى تحدد كفاءات تأسيسه وسيره بموجب النظام المالى.

(3) الإيرادات النظامية.

المادة 15 : تشتمل ميزانية المركز بعنوان النفقات نفقات مديرية المركز ونفقات المؤسسات :

المادة 8 : تكون مداولات مجلس الادارة المنصوص عليها فى الفقرتين 1 و 6 من المادة 7 أعلاه نافذة بعد مصادقة سلطة الوصاية عليها. وتكون مداولات مجلس الادارة المنصوص عليها فى الفقرات 2 و 3 و 4 و 5 من المادة 7 أعلاه نافذة بعد أن يصادق عليها الوزير الوصى ووزير المالية.

### الفصل الثانى

#### مدير المركز ومديرو المؤسسات

المادة 9 : يعين مدير مركز الحراش بمرسوم، بناء على اقتراح وزير التعليم العالى والبحث العلمى.

ويعين الامين العام للمركز ومديرو المؤسسات بمرسوم، بناء على اقتراح وزير التعليم العالى

المادة 10 : يسير المدير المركز حسب المطلوب وينسق بين المؤسسات الملحقه به .

— ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفى المركز ويتخذ كل التدابير الضرورية لحسن تسييره ويعين الموظفين فى جميع الوظائف التى لا يخضع التعيين فيها لطريقة أخرى ويتولى تسييرهم ،

— ويعد مشروع الميزانية ويشرع فى النفقات ويأمر بها ،

— ويبرم كل الصفقات والعقود والاتفاقيات، فى نطاق النظام الجارى به العمل ،

— ويعد ويمنح الطلاب البطاقات التى تمكنهم من الاستفادة من الخدمات الجامعية،

— ويمثل المركز أمام العدالة وفى جميع أعمال حياته المدنية ،

— ويعد فى نهاية كل سنة مالية تقريرا عاما عن النشاط يوجهه الى سلطة الوصاية .

المادة 11 : يجوز لمدير المركز أن يفوض امضاءه على مسؤوليته وبعد موافقة سلطة الوصاية، الى مديري المؤسسات فى حدود صلاحيات كل منهم .

المادة 20 : يحدد النظام المالي للمركز بقرار مشترك يصدره وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية .

مرسوم رقم 80 - 163 مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث المركز الجامعي بتيارت .

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان III - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 81 المؤرخ في 3 شعبان عام 1394 الموافق 21 غشت سنة 1974 والمتضمن انشاء المراكز الجامعية وتنظيمها وتسييرها،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : ينشأ مركز جامعي في مدينة تيارت .

المادة 2 : ان المركز الجامعي بتيارت مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

المادة 3 : يوضع المركز الجامعي لتيارت تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 4 : يخضع تنظيم المركز الجامعي لتيارت وتسييره لاحكام الامر رقم 74 - 81 المؤرخ في 3 شعبان عام 1394 الموافق 21 غشت سنة 1974 المشار اليه أعلاه .

المادة 5 : يكلف وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

1) النفقات العادية هي :

- أجور الموظفين والتكاليف الاجتماعية ،
- التموينيات والمنح المستحقة للموظفين ،
- نفقات أجهزة الغذاء والايواء والتكاليف الملحقه ،
- نفقات الصيانة ،
- نفقات المكتبة، وبصفة عامة جميع النفقات الضرورية لحسن سير المركز .

2) النفقات الاستثنائية هي :

- النفقات الاستثنائية الخاصة بالبعثات والمنقولات واللوازم ،
- المصاريف المتعلقة بالدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والملتقيات الدولية ،
- الموارد الزائدة في صندوق الاحتياط التي تؤدي ضمن الشروط المحددة في النظام المالي .

3) النفقات النظامية .

المادة 16 : يخضع المركز للمراقبة المالية، ويعين لديه وذاير المالية مراقبا ماليا لهذا الغرض .

المادة 17 : يعهد بمسك الحسابات وادارة الاموال الى معتمد أو عون محاسب يعين لهذا الغرض ويمارس صلاحياته طبقا للنظام الجارى به العمل .

المادة 18 : يوجه حساب التسيير الذي يعده المعتمد أو العون المحاسب طبقا للنظام المالي، الى مدير المركز .

المادة 19 : يضع مدير المركز الحساب الاداري الذي يرفع الى مجلس الادارة في ظرف 3 أشهر بعد انتهاء السنة المالية، ويرفق بتقرير يتضمن كل البيانات والاوجه الضرورية التي تتناول التسيير المالي للمركز، ثم يرفع مع تقرير المدير الى وزير الوصاية للمصادقة عليه، ويبلغ الى وزير المالية للاطلاع عليه .

## القانون الاساسي

لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بتيارت

## الباب الاول

## احكام عامة

المادة الاولى : مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بتيارت، مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية معنوية واستقلال مالى، ويوضع تحت وصاية وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، ويكون مقره فى تيارت .

المادة 2 : يضطلع مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بتيارت بالمهام التالية :

- تحسين ظروف الحياة والعمل للطلاب، وتلاميذ مؤسسات التعليم العالى ،
- القيام بالدراسات والابحاث التى تتناول حاجيات الطلاب والتلاميذ فى مؤسسات التعليم العالى أو العمل على القيام بذلك، والبحث على احداث الخدمات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات ،
- ترقية التنمية الخاصة بالنشاط الثقافى والرياضى للطلاب ،
- تسيير الاموال المنقولة والعقارية المخصصة لايواء الطلاب واطعامهم ،
- تسيير مساكن المعلمين .

## الباب الثانى

## التنظيم الادارى

المادة 3 : يتولى ادارة مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بتيارت مجلس ادارة ويديره مدير، يساعده أمين عام .

## الفصل الاول

## مجلس الادارة

المادة 4 : يتألف مجلس الادارة لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية فى تيارت، من :

مرسوم رقم 80 - 164 مؤرخ فى 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بتيارت .

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان

III - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 5 المؤرخ فى 8 ذى

الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن حل المركز الوطنى للخدمات الجامعية والمدرسية ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحدث بتيارت مؤسسة عمومية

ذات طابع ادارى وشخصية معنوية واستقلال مالى، تسمى «مركز الخدمات الجامعية والمدرسية» .

المادة 2 : يوضع مركز الخدمات الجامعية

والمدرسية بمدينة تيارت تحت اشراف وزارة التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة 3 : يخضع سير مركز الخدمات الجامعية

والمدرسية بتيارت للقانون الاساسى المرفق بهذا المرسوم .

المادة 4 : يحدد التنظيم الداخلى للمركز

المنصوص عليه فى المادة الاولى أعلاه بقرار يصدره وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 17 رجب عام 1400 الموافق

31 مايو سنة 1980 .

الشاذلى بن جديد

— مدير الادارة العامة بوزارة التعليم المال  
والبحث العلمى، رئيسا ،

— مدير المنح والخدمات الجامعية والتكوين  
فى الخارج بوزارة التعليم العالى والبحث  
العلمى ،

— مدير الجامعة ،

— مديرو المدارس الكبرى والمؤسسات المماثلة،

— ممثل الحزب ،

— ممثل وزير الداخلية ،

— ممثل وزير المالية ،

— طبيب من مصلحة الصحة المدرسية، يعينه  
وزير الصحة ،

— ممثل وزير الشبيبة والرياضة ،

— مدير المركز ،

— طالبان لهما صفة مقيم فى حى جامعى ،

— ممثل موظفى المركز ،

— يحضر المراقب المالى اجتماعات مجلس الادارة  
بصوت استشارى وللمجلس الادارة أن يستشير  
أى شخص يرى فى استشارته فائدة .

يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة 3 سنوات  
بقرار يصدره وزير التعليم العالى والبحث  
العلمى . وتنتهى عضوية الاعضاء المعينين بحكم  
وظائفهم عند انتهاء هذه الوظائف، وفى حالة  
شغور منصب، لأى سبب كان يستكمل العضو المعين  
فى المنصب المدة الباقية لسلفه .

المادة 5 : يجتمع مجلس الادارة مرتين فى السنة  
على الاقل بناء على دعوة من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع فى دورة استثنائية بناء على  
طلب من مدير المركز وسلطة الوصاية أو بطلب من  
ثلث أعضائه .

يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات بناء  
على اقتراح مدير المركز .

توجه الاستدعاءات مرفقة بجدول الاعمال،  
الى أعضاء مجلس الادارة قبل الاجتماع بخمسة عشر  
يوما على الاقل .

المادة 6 : لا تصح مداولة مجلس الادارة الا اذا  
حضر الاجتماع نصف أعضائه، واذا لم يكتمل  
النصاب، ينعقد اجتماع جديد بعد انقضاء 15 يوما،  
وتصح مداولته حينئذ مهما كان عدد الاعضاء  
الحاضرين .

وتتخذ قراراته بالاغلبية البسيطة، وفى حالة  
تعادل الاصوات يرجح صوت الرئيس .

تسجل مداولات المجلس فى محاضر بسجل  
خاص يوقعه الرئيس وكاتب الجلسة .

يوجه ملخص محضر كل جلسة الى سلطة  
الوصاية خلال الايام العشرة التالية للاجتماع .

يتولى مدير المركز كتابة مجلس الادارة .

المادة 7 : يتداول مجلس الادارة فى الامور  
التالية :

- (1) النظام الداخلى للمركز ،
- (2) ميزانيات المركز وحساباته ،
- (3) قبول الهبات والوصايا ،
- (4) شراء البنايات الضرورية لسير المركز، أو  
بيعها أو اجارها ،
- (5) عقد القروض ،
- (6) جميع المسائل التى تمرضها عليه سلطة  
الوصايا أو مدير المركز

المادة 8 : تكون مداولات مجلس الادارة  
المنصوص عليها فى الفقرتين 1 و 6 من المادة 7 أعلاه  
نافذة بعد مصادقة سلطة الوصاية عليها . وتكون  
مداولات مجلس الادارة المنصوص عليها فى الفقرات  
2 و 3 و 4 و 5 من المادة 7 أعلاه نافذة بعد أن يصادق  
عليها الوزير الوصى ووزير المالية .

## الفصل الثاني

### المدير

المادة 9 : يعين مدير مركز تيارات بمرسوم، بناء على اقتراح وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعين الأمين العام للمركز، بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتنتهى مهامه على الشكل نفسه.

المادة 10 : يسير المدير المركز ويسهر على حسن سيره.

— ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفى المركز ويتخذ كل التدابير الضرورية لحسن تسييره وله حق التعيين فى جميع الوظائف التى لا يخضع التعيين فيها لطريقة أخرى ويتولى تسيير الموظفين ،

— ويعد مشروع الميزانية ويشعر فى النفقات ويأمر بها ،

— ويبرم كل الصفقات والمعقود والاتفاقيات، فى نطاق النظام الجارى به العمل ،

— ويعد ويمنح الطلاب البطاقات التى تمكنهم من الاستفادة من الخدمات الجامعية،

— ويمثل المركز أمام العدالة وفى جميع أعمال حياته المدنية ،

— ويعد فى نهاية كل سنة مالية تقريراً عاماً عن النشاط يوجهه الى سلطة الوصاية .

## الباب الثالث

### أحكام مالية

المادة 11 : يرسل مشروع الميزانية السنوية، الذى يعده مدير المركز، الى وزارة الوصاية فى أجل لا يتجاوز أول يوليو من السنة السابقة للسنة المعنية، بعد مداولة مجلس الإدارة فى شأنه .

إذا لم يصادق الميزانية وزير الوصاية ووزير المالية حتى ابتداء السنة المالية، يسمح

للمدير أن يشترع فى النفقات الضرورية لسير المركز ضمن حدود التقديرات المطابقة للميزانية المصادقة قانوناً فى السنة المالية السابقة .

المادة 12 : تشمل ميزانية المركز على باب للموارد وباب للنفقات .

المادة 13 : تشتمل الموارد على :

1 - الموارد العادية وهى : إيرادات الأحياء الجامعية والمطاعم الجامعية .

— مدفوعات الموظفين، غير الطلاب، عن نفقات الأيواء والغذاء ،

— الموارد المختلفة ،

— إعانات التجهيز والتسيير التى تقدمها الدولة والجماعات والمؤسسات والهيئات العمومية أو الخاصة أو الدولية .

2 - الموارد الاستثنائية وهى :

— الهبات والوصايا بما فيها الهبات الممنوحة من الدولة والهيئات الأجنبية أو الدولية العمومية والخاصة ،

— الاقتطاعات المرخص بها من صندوق الاحتياط الذى تحدد كميّات تأسيسه وسيره بموجب النظام المالى .

3 - الإيرادات النظامية .

المادة 14 : تشتمل النفقات على :

1 ( النفقات المادية وهى :

— أجور الموظفين والتكاليف الاجتماعية ،

— التعويضات والمنح المستحقة للموظفين ،

— نفقات أجهزة الغذاء والايواء والتكاليف الملحقة ،

— نفقات الصيانة ،

— نفقات المكتبة، وبصفة عامة جميع النفقات الضرورية لحسن سير المركز .

الموافق 31 مايو سنة 1980 تنهى مهام السيد محند أوعشى، بصفته نائب مدير للتخطيط والخريطة، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يتضمن تعيين مدير مركز الخدمات الجامعية والمدرسية في باتنة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 18 رجب عام 1400 الموافق أول يونيو سنة 1980 يعين السيد العربي بوشاقور، مديرا لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بباتنة.

قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1400 الموافق 19 مايو سنة 1980 يتضمن المعادلة الجامعية للماجستير بدكتوراه الدرجة 3 (النظام القديم).

بموجب قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1400 الموافق 19 مايو سنة 1980، تكون للماجستير (بجميع فروع) المسلم من الجامعات الجزائرية جميع المجالات الجامعية التي تشملها دكتوراه الدرجة الثالثة (جميع الفروع - النظام القديم) المسلمة من الجامعات الجزائرية.

قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1400 الموافق 19 مايو سنة 1980 يتضمن معادلة دبلوم طبيب في جراحة الاسنان المسلم من جامعات جمهورية مصر العربية.

بموجب قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1400 الموافق 19 مايو سنة 1980، يساادل دبلوم طبيب في جراحة الاسنان المسلم من جامعات جمهورية مصر العربية بدبلوم جراح في الاسنان المسلم من الجامعات الجزائرية.

(a) النفقات الاستثنائية وهي :

- النفقات الاستثنائية الخاصة بالبنائات والمنقولات واللوازم ،

- المصاريف المتعلقة بالدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والملتقيات الدولية ،

- الموارد الزائدة في صندوق الاحتياط التي تؤدى ضمن الشروط المحددة في النظام المالي.

(3) النفقات النظامية.

المادة 15 : يخضع المركز للمراقبة المالية، ويعين لديه وزير المالية مراقبا ماليا لهذا الغرض.

المادة 16 : يعهد بمسك الحسابات وادارة الاموال الى معتمد أو عون محاسب يعين لهذا الغرض ويمارس صلاحياته طبقا للنظام الجارى به العمل.

المادة 17 : يوجه حساب التسيير المعد للمعتمد أو العون المحاسب طبقا للنظام المالي، الى مدير المركز ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية.

المادة 18 : يرفع مدير المركز الحساب الادارى المعد الى مجلس الادارة في ظرف 3 أشهر بعد انتهاء السنة المالية، ويرفق بتقرير يتضمن كل البيانات والتفصيلات الضرورية التي تتناول التسيير المالي للمركز ثم يرفع مع تقرير المدير الى وزير الوصاية للمصادقة عليه.

المادة 19 : يحدد النظام المالي للمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بتيسيرات بقرار مشترك يصدره وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية.

مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن انهاء مهام نائب مدير.

بموجب مرسوم مؤرخ في 17 رجب عام 1400

## وزارة الصناعة الثقيلة

مرسوم رقم 80 - 165 مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن انشاء مؤسسة اشتراكية لتحقيق الصناعات المترابطة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعة الثقيلة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان

III - 10 و 152 منه ،

- وبناء على ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1398 الموافق 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن انشاء مفتشية عامة للمالية،

يرسم ما يلي :

## الباب الاول

## التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية وطنية ذات طابع اقتصادي، طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه، تسمى : «المؤسسة الاشتراكية لتحقيق الصناعات المترابطة»، ويشعار اليها في صلب النص بكلمة «المؤسسة» .

وتعتبر المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة في هذا المرسوم .

ويمكن لها أيضا أن تقتصر في الحدود المرخص بها وطبقا للتشريع والتنظيمات المعمول بها قدرا ماليا يسمح لها بتكوين الوسائل المالية اللازمة لتأدية مهمتها وتحقيق الاهداف المرسومة لها، في اطار البرامج ومخططات التنمية.

وهي مؤهلة ايضا ان تقوم بالعمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية المرتبطة بنشاطها والتي من شأنها أن تساعد على توسيعها، في حدود اختصاصها وفي اطار التنظيم المعمول به.

المادة 3 : تمارس المؤسسة نشاطها في كامل التراب الوطني.

المادة 4 : يكون مقر المؤسسة في تنس. ويمكن نقله الى اى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الصناعة الثقيلة.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 5 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وادارتها ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللأحكام الواردة فى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 6 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 7 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة ،
- اللجان الدائمة .

المادة 8 : تنسق هيئات المؤسسة نشاط الوحدات التى تتكون منها .

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدف المؤسسة الاجتماعى .

المادة 2 : تكلف المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتطوير تنمية وحدات الانتاج المتوسطة والصغيرة فى قطاع الصناعة الثقيلة محلية كانت أو وطنية .

### 1 - الهدف :

تتولى مؤسسة، بهذه الصفة، تزويد اصحاب الاعمال بالخدمات المتعلقة بالتفكير والانجاز وانطلاق الوحدات الصغيرة والمتوسطة للانتاج، كما هو منصوص عليه فى الفقرة السابقة . وتهم هذه الخدمات خاصة وبكيفية غير حصرية، ما يأتى :

(أ) القيام بدراسات تتعلق بتصميم الوحدات المنصوص عليها أعلاه وتحديد لها، مثل دراسات الصفقات والمكان وقابلية التحقيق .

(ب) القيام بدراسة انجاز المشاريع الصناعية الداخلية وأشغالها فى ميدان اختصاصها مثل الدراسات الهندسية العامة والتفصيلية وكذلك أشغال الخرسانة والهندسة المدنية والتركيب وصناعة هياكل البناء، والتنسيق، ومراقبة الورش وتسيير المشاريع أو الحصول على التجهيزات .

(ج) القيام بدراسات واشغال تتعلق بانطلاق وحدات الانتاج التى أسند تحقيقها اليها، وشرورها فى العمل مثل تحديد مشاريع الهياكل التنظيمية واعداد خطط التكوين ومساعدة اصحاب الاعمال فى تنفيذ خططهم وضبط برامج التمويل والانطلاق ومساعدة اصحاب الاعمال لتحقيق هذه البرامج نفسها .

ولا يمكن للمؤسسة ان تقدم الخدمات التى أنيطت بها الا لحساب اصحاب الاعمال المعنيين . ويجب أن تحدد طبيعة هذه الخدمات ومحتواها وحدودها وبصفة عامة ظروف تنفيذها على أساس التعاقد بين المؤسسات واصحاب الاعمال المعنية .

### 2 - الوسائل :

تتكون الموارد المالية للمؤسسة من عائدات أعمالها .



المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته للمصادقة عليها في الآجال القانونية، الى وزير الصناعة الثقيلة ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 17 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح، وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مرفقة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس الوحدة وتوصياتهما وتقرير مندوب الحسابات، الى وزير الصناعة الثقيلة ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

### الباب السادس اجراء التعديل

المادة 19 : يتم أى تعديل لهذا القانون الاساسى باستثناء التعديلات المنصوص عليها في المادة 14 أعلاه، بنفس الكيفية التي تمت بها المصادقة عليه .

ويقدم التعديل في اقتراح يعرضه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال .

ويقدم الى سلطة الوصاية المختصة للمصادقة عليه .

المادة 20 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 .

الشاذلي بن جديد

تتشكل وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

### الباب الثالث

#### الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 9 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الصناعة الثقيلة .

المادة 10 : تمارس سلطات الوصاية والمراقبة طبقا للتشريع المحدد للعلاقات الاساسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة 11 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية .

### الباب الرابع ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية .

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الصناعة الثقيلة ووزير المالية .

المادة 14 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يقدمه في جلسة مجلس مديرية المؤسسة، بعد استشارة مجلس العمال، بقرار وزاري مشترك بين وزير الصناعة الثقيلة ووزير المالية .

### الباب الخامس

#### الهيكل المالي للمؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالي للمؤسسة، لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية .

## وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية

مرسوم رقم 80 - 166 مؤرخ في 17 رجب عام 1400 الموافق 31 مايو سنة 1980 يتضمن الموافقة على اتفاق البحث عن الـوقود الخام واستغلاله بالجزائر، المبرم في 20 مايو سنة 1980 بين مؤسسة «سوناطراك» من جهة، ومؤسستي سوتو كوكول الجيريا كامباني وسوتو كوكول الجيريا سوبلي كامباني من جهة أخرى، وعلى البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن الـوقود الخام في الجزائر وإنتاجه، المبرم في 20 مايو سنة 1980 بين الدولة من جهة، ومؤسستي سوتو كوكول الجيريا كامباني وسوتو كوكول الجيريا سوبلي كامباني من جهة أخرى.

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات

البتروكيماوية ،

- وبناء على الميثاق الوطني، لا سيما الباب

السادس منه ،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان

III - 10 و 152 منه ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 63 - 491

المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963 المعدل بالمرسوم

رقم 66 - 296 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1386

الموافق 22 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن اعتماد

الشركة الوطنية للبحث عن الـوقود وإنتاجه ونقله

وتحويله وتسويقه «سوناطراك» والمصادقة على

قانونها الاساسي ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم 71 - 22 المؤرخ

في 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل سنة 1971

والمتضمن تحديد الاطار الذي تمارس فيه الشركات

الاجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الـوقود السائل

واستغلاله ،

- وبعد الاطلاع على الاتفاق الخاص بالبحث

عن الـوقود الخام واستغلاله في الجزائر والمبرم

في 20 مايو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية

«سوناطراك» من جهة ومؤسستي سوتو كوكول الجيريا

كامباني وسوتو كوكول الجيريا كامباني من جهة أخرى،

- وبعد الاطلاع على البروتوكول المتعلق

بأعمال البحث عن الـوقود الخام وإنتاجه في الجزائر

المبرم بمدينة الجزائر في 20 مايو سنة 1980 بين

الدولة من جهة ومؤسستي سوتو كوكول الجيريا كامباني

وسوتو كوكول الجيريا سوبلي كامباني من جهة أخرى،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يصادق على مايلى وينفذ طبقا

للتشريع المعمول به :

- الاتفاق الخاص بالبحث عن الـوقود الخام

واستغلاله في الجزائر، المبرم بمدينة الجزائر في

20 مايو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك»

من جهة ومؤسستي سوتو كوكول الجيريا كامباني

وسوتو كوكول الجيريا سوبلي كامباني من جهة أخرى،

- البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن الـوقود

الخام وإنتاجه في الجزائر، المبرم بمدينة الجزائر

في 20 مايو سنة 1980، بين الدولة من جهة ومؤسستي

سوتو كوكول الجيريا كامباني وسوتو كوكول الجيريا سوبلي

كامباني من جهة أخرى.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1400 الموافق 31

مايو سنة 1980.

الشاذلي بن جديد

**كتابة الدولة للصيد البحري**

قرار مؤرخ في 3 رجب عام 1400 الموافق 17 مايو سنة 1980 يتضمن انشاء لجنة للصفقات العمومية لدى كتابة الدولة للصيد البحري.

ان كاتب الدولة للصيد البحري،

— بمقتضى الامر رقم 67 — 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن قانو الصفقات العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه،

— وبمقتضى الامر رقم 74 — 9 المؤرخ في 6 محرم عام 1394 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتضمن قانون الصفقات العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 77 — 46 المؤرخ في اول ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتضمن تحديد كفاءات تطبيق المادة 30 من

الامر رقم 74 — 9 المؤرخ في 30 يناير سنة 1974 المشار اليه اعلاه،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تنشأ لجنة للصفقات العمومية لدى كتابة الدولة للصيد البحري.

المادة 2 : تخضع صلاحيات لجنة الصفقات المحدثة بموجب المادة الاولى اعلاه وتكوينها وسيرها، للقانون والنظام الساريين.

المادة 3 : يمنح أعضاء اللجنة تعويضات حسب الكفاءات المحددة في المرسوم رقم 77 — 46 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1977 المشار اليه اعلاه.

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 رجب عام 1400 الموافق 17 مايو سنة 1980.

عن كاتب الدولة للصيد البحري

الامين العام

عبد الحميد آيت يونس

**اعلانات وبلاغات****انذارات لمقاولين**

تؤمر مقالة الاشغال العمومية، عبد الكريم مدني، الموجودة بشارع أول نوفمبر سنة 1954، بمروانة، (ولاية باتنة)، ومتعهدة الصفقة رقم 79/158 المؤرخة في 3 ديسمبر سنة 1978 والتي أشرفها المراقب المالي تحت رقم 151/5 بتاريخ 12 مايو سنة 1979 وصادق عليها والي سكيكدة بتاريخ 14 مايو سنة 1979 والمتعلقة ببناء ثانوية 1000 / 300 بعزابة (قسم الاشغال الكبرى، عزل السوائل، الطرق والشبكات المختلفة) بأن تعمل ما في وسعها وتوفر الامكانيات الضرورية حتى لا تتعطل الاشغال ابتداء من نشر هذا الانذار.

وفي حالة عدم استجابة المقاوله لهذا الانذار في الاجل المحدد تطبق عليها الاجراءات القسرية المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول.

تؤمر للمرة الثانية مؤسسة مصنع التقطيع والتطريق والتدقيق، التي اختارت العالية الصناعية بوادي السمار عن طريق الحراش موطنها لها، والتي يمثلها مديرها العام، السيد رشيد بومليل، بأن تستأنف الاشغال المتعلقة بالاحتياطات الممنوحة لها والخاصة بانارة مدينة المسيلة، موضوع الصفقة المؤرخة في 12 يناير سنة 1977 التي صادق عليها تحت رقم 39 بتاريخ 2 فبراير سنة 1977 والي المسيلة وكذلك الملحقان 1 و 2 المرفقان بها.

وفي حالة عدم امتثالها في أجل 15 يوما ابتداء من نشر هذا الانذار، تقوم المصالح البلدية بانجاز الاشغال المشار اليها على حساب المؤسسة.

يؤمر السيد ميموني شغنان، ممثل مقاوله « منيرال » المختار بلكور، 140 شارع محمد بلوزداد الجزائر موطنا له ومتعهد الصفقة رقم 78/130 والمتعلقة بتدفئة ثانوية من نوع 300/800 في ادرار، باستئناف الاشغال حالا والانتهاؤها منها في ظرف اقصاء 15 يوما.

وإذا لم يستجب لهذا الانذار في أجل 15 يوما تطبق عليه الاجراءات المنصوص عليها في دفتر الشروط الادارية العامة.

يؤمر السيد موسى تمام، ممثل مقاوله «EG.C.G.» المختار تيميمون، موطنا له، ومتعهد الصفقة رقم 77/128 المتعلقة ببناء متوسطة من نوع 200/600 في رقان، باستئناف الاشغال فورا والانتهاؤها منها في ظرف اقصاء 15 يوما.

وإذا لم يستجب لهذا الانذار في ظرف 5 ايام تطبق عليه الاجراءات المنصوص عليها في دفتر الشروط الادارية العامة.

يؤمر السيد موسى تمام، ممثل مقاوله «EG.C.G.» المختار تيميمون، موطنا له، ومتعهد الصفقة رقم 77/126 المتعلقة ببناء متوسطة من نوع 200/600 بفنوغيل، باستئناف الاشغال فورا والانتهاؤها منها في ظرف اقصاء 15 يوما.

وإذا لم يستجب لهذا الانذار في ظرف 5 ايام تطبق عليه الاجراءات المنصوص عليها في دفتر الشروط الادارية العامة.

يؤمر السيد موسى تمام، ممثل مقاوله «EG.C.G.» المختار تيميمون، موطنا له، ومتعهد الصفقة رقم 77/128 المتعلقة ببناء متوسطة من نوع 200/600 في رقان، باستئناف الاشغال فورا والانتهاؤها منها في ظرف اقصاء 15 يوما.

وإذا لم يستجب لهذا الانذار في أجل 15 يوما تطبق عليه الاجراءات المنصوص عليها في دفتر الشروط الادارية العامة.

تؤمر الشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب، المختارة حسين داي (I شارع ارستيد بريان - الجزائر) موطنا لها، ومتعهد الصفقات الخاصة بتزويد ولاية بشار بغرف مجرورة، مديرية الهياكل الاساسية، فرع حظيرة العتاد، بأن تسليم العتاد التكميلي للصفقتين رقم 14 و 15 / 78 في ظرف 10 ايام ابتداء من نشر هذا الانذار.

وفي الحالة المخالفة تطبق عليها الاجراءات القسرية المنصوص عليها في دفتر الشروط الادارية العامة.

يؤمر السيد موسى تمام، ممثل مقاوله «EG.C.G.» المختار تيميمون، موطنا له، ومتعهد الصفقة رقم 77/126 المتعلقة ببناء متوسطة من نوع 200/600 بفنوغيل، باستئناف الاشغال فورا والانتهاؤها منها في ظرف اقصاء 15 يوما.